جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

العدد الخامس والثمانين/ السنة الواحدة والخمسون
شوَّال – ١٤٤٢هـ / حزيران ١/٦/٢٠٢١م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢
ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com
URL: https://radab.mosuljournals.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: الخامس والثمانين السنة: الواحدة والخمسون شوَّال – ١٤٤٢هـ / حزيران ٢٠٢١م

رئيس التحرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأُستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أَيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الأَنبار/العراق
الأُستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور علاء الدين أَحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن
الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأُستاذ الدكتور كلود فينتز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأُستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أَحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة
الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأَدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأُستاذ المساعد الدكتورة أَسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أَحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: أ.د.لقمان عبدالكريم ناصر – مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

أ.م.د.أَسماء سعود إدهام – مقوم لغوي/ اللغة العربية

مترجم.إيمان جرجيس أَمين – إدارة المتابعة

مترجم.نجلاء أَحمد حسين – إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأَخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشِّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإِلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أَن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أَن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أَي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليَّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيَّة أو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتـــويـــات

العنـوان	الصفحة
بحوث اللغة العربية	
سورة المُزَّمِّل دراسة بلاغية تحليلية عمَّار إسماعيل أحمد	1 - 49
فاعلية الإرادة في البنية الجسدية عند الشعراء الصعاليك الجاهليين ألحان عبدالله محمد العباجي و إقبال اسود عبد البجاري	50 - 74
الإنجازيَّة في الحوار رواية جورة حوّا دراسة تداوليَّة لنماذج مختارة عبدالله بيرم يونس و أمير أحمد حمد أمين	75 - 100
التماسك النصيّ في مقطعات الرصافيّ صبا شاكر محمود الراوي	101 - 128
صورة الخصم المحارب في شعر النهاني دراسة تحليلية قيس علاوي خلف	129 - 146
شعر مَجْلِس شُعراء جَبَل الفَتح في كتاب تأريخ المن بالإمامة عَلى المُسْتَضْعَفِينَ بَأَن جَعَلَهُم الله أَئِمَةً وَجَعَلَهُم الوَارِثِينَ لابن أَبي صاحب الصلاة(ت605هـ) - دراسة فنية- فواز أحمد محمد	147 - 183
التوبيخ أنماطه وأشكاله في القرآن الكريم سورة البقرة – أنموذجًا ڤيان رمضان رمضان عبدي و عبدالعزيز حسن محمد	184 - 214
الأَبنيَّة الفعليَّة للجذر (ح/ض/ر) في القرآن الكريم - دراسة دلالية – محمد فرحان محمد عبادي	215 - 240
وصف الأمكنة في روايات الكاتب الفلسطيني نواف أبو الهيجاء حيدر محمد سليمان	241 - 264
ظاهرة تعدد الخبر في الجملة الاسميَّة دراسة نحويَّة أحمد أنور محمد الحمداني	265 - 298
بحوث التاريخ والحضارة الإسلاميَّة	
صور عفو النبي (ﷺ) عن النساء - دراسة تاريخية تحليلية - عمر أمجد صالح	299 - 336
الأَوضاع الصحيَّة في بادينان خلال العهد الملكي 1921-1958 (دراسة تاريخية) علي عبيد شكري الريكاني و عبد الفتاح علي يحي البوتاني	337 - 376
أَوقاف نساء الأُسرة العثمانيَّة محمد علي محمد عفين و هجران عصمت برهان الدين	377 - 405
سياسة الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة تجاه الوحدة السوريَّة _ المصريَّة 1958_1961 دراسة في ضوء وثائق وزارة الخارجيَّة الأَمريكيَّة أديب صالح اللهيبيّ	406 - 439

بريطانيا ومشيخات الساحل العُماني حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 فارس محمود فرج	469 - 440
المغاربة والحرب الأَهليَّة الإسبانيَّة 1936- 1939 صفوان ناظم داؤد	507 - 470
المعارضة السياسية ضد السلطان عبدالحميد الثاني خليل ابراهيم خليل غانم ١٨٧٧-١٩٠٣ أَنموذجًا عباس عبد الوهاب علي فارس الصالح	532 - 508
إنشاء المصرف الأَوَّل في الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة 1791-1812م أحمد محمود علو السامرائي وإدريس نامس دحام الدوري وفؤاد قحطان رجب الدوري	566 - 533
السياسة الخارجية للدولة المملوكية في عهد السلطان قايتباي فائز علي بخيت	601 - 567
الدور الأَمني للولايات المتحدة الأَمريكية في أُوروبا 1989 - 2005 مهدي صالح مرعي	619 - 602
مدينة أَربل من خلال المرويات التاريخيَّة والجغرافية لمعجم البلدان لياقوت الحمويّ (ت626هـ/1228م) كامران عبدالرزاق محمود و قيس فتحي أَحمد	644 – 620
بحوث الشريعة الإسلاميَّة وأصول الفقه	
حكم النيابة في العبادات جاسم محمد حميد الخالدي	677 - 645
أَثرُ الزكاةِ في تحقيقِ التنميةِ الشاملةِ في الاقتصادِ الإسلامي بهاء الدين بكر حسين	715 - 678
الأَحكام التي افترق فيها الشهادة والرواية عند الشافعية – دراسة فقهية – قيس رشيد علي الخزرجي	758 – 716
بحوث الفلسفة	
موقف المعتزلة و الأشاعرة من العقل هجران عبد الإله احمد ورؤى زبير عبد الجبار	780 - 759
بحوث طرائق التدريس	
تقويم كتاب مادة القرآن الكريم والتربية الإسلاميَّة للصف السادس الإعدادي من وجهة نظر مدرسي المادة ومدرستها إبراهيم عبد الرحمن محمد النعيميّ	800 - 781

CC BY

أَثرُ الزكاةِ في تحقيقِ التنميةِ الشاملةِ في الاقتصاد الإسلامي

بهاء الدين بكر حسين *

تأريخ التقديم: 2020/11/7 تأريخ القبول: 2020/12/5

المستخلص:

تناولت هذهِ الدراسةُ إبراز أهميـــة دورِ الزكاةِ في التأثـــيرِ على المتغـــيراتِ الاقتصادية, والاجتماعية, والســـياســـيةِ, كونها نظام مؤسَّـــســـي يتمتـــعُ بالاســـتقلاليةِ المالـــيةِ والإداريـــةِ, على الرغم من خضوعِها لإشـــرافِ الدولـــةِ, وبوصفِها أحـــد أهمِ عناصِـــرِ التمـــويلِ اللازمِ للتنـــميةِ, وذلك من خلالِ إبرازِ دورِها في اعـــادةِ توزيـــعِ الدُّخـــولِ والثـــرواتِ لمعالجـــةِ الفقـــرِ وامتصـــاصِ البطالـــةِ, ودورها في محاربـــةِ الاكـــتنـــــازِ وتشـــــجيعِ الاســـتثمارِ وتطويرهِ, ومساهمتِها في زيادةِ الإنتاجِ والاستهلاكِ, ورفعِ معدَّلاتِ النُّمُـــوِّ الاقتصادي, وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والســـياســـي والأمني, والعملِ على توفير الضمانِ الصحيِ والتعليمي لجميعِ أفـــــرادِ المجتمعِ, وغير ذلك ممَّا يُســـــاعِـــدُ على تحقيق التنميةِ الشـــاملةِ في جميعِ جوانبِ حياةِ المجتمعِ. وقد تمَّ تناولُ هذا الموضوعِ في مبحثينِ, خُصِّصَ المبحثُ الأولِ لبيانِ مفهومِ التنميةِ الشاملةِ, وأهميتها وأهدافها وخصائصها, وشروطِ ووســـائلِ تحقيقها, ومصـــادرِ تمويلِها في الاقتصاد الإسلامي، وتناول المبحثُ الثاني أثرَ الزكاةِ في تحقيق التنميةِ الشَّـــامِلةِ من خلالِ دراسةِ اثـــرِها في الجانبِ الاقتصادي والاجتماعي والســـياسي والأمني.

الكلمات المفتاحية: عمارة الأرض, الآثار, الاقتصادية, الاجتماعية, السياسية, الزكاة.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على سيد المرسلين, سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين, وبعد:

* مدرس /قسم علوم القرآن والتربية الإسلاميَّة/ كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة/ جامعة الموصل.

تتناولُ هذهِ الدراسةُ موضوعَ (التنميةُ الشاملةُ) الذي يُعَـدُّ فرعـاً مهماً من فروعِ علمِ الاقتصاد, والذي يهتمُّ بدراسةِ اسبابِ ظاهـرةِ التخـلُّفِ التي تسـودُ اغلبَ دولِ العالمِ في جميعِ الجوانبِ الاقتصادية والاجتماعية والسـياسـيةِ والصحيةِ والتعليميةِ والثقافيةِ والبيئيـةِ وغيرها, وسـبلِ معالجتها, من خلالِ اتباع سـياسـاتٍ واسـتراتيجياتٍ معينةٍ لتحقـيق التنميـةِ الشـاملةِ, ودراسـة الترابـطِ بين البُـنى الاقتصادية والاجتماعية والسـياسيةِ, وكيفيةِ تغييرها بما يسمحُ بحدوثِ تحسُّنٍ مُستمرٍ في المُستوى المعيشـي والصِّحي والتَّعليمي والثقافي والبـيئي للفـرد, وبما يعكِسُ تلك التَّحـوُّلاتِ النوعيـةِ والجـذريةِ في بُـنيـةِ الاقتصاد والمجتمـعِ والثقافـةِ والدولـةِ.

أهمية الدراسة: يُعَدُّ موضوعُ التنميةِ من الموضوعاتِ الهامةِ في الفكرِ الاقتصادي بعامة, والإسلامي بخاصة, فقد احتلَّ مكاناً بارزاً في الفكـرِ الاقتصادي العالمي مُنـذُ عام 1949م, واخَـذَ مفهومَهُ بالتَّطـوُرِ, وأصبحَ يتصدَّرُ الفروعَ الأكاديميةِ التي يدرسـُها الفكرُ الاقتصادي العالميُ, وقد تزايدَ الاهتمامُ بهِ حتى أصبحَ من أهـمِ المفاهيـمِ العالميـةِ في هذا العصر. ولعلَّ ما يُفَسِّرُ هذا الاهتمامَ الكبيرِ بهِ, ارتـباطُـهُ الوثيـق بالإنسـانِ الذي يُعـدُّ الهـدفُ الرئيسـي والمِحـوَرُ الأسـاسـي للتنميـة, فهـو يُمَثِّـلُ بنـاءً للإنسـانِ وتحريـراً لـهُ من الخـوفِ والحاجـةِ, وتطـويراً لكفاءاتـهِ, واطلاقاً لقُدراتـهِ. كما انَّه يُمَـثِّـلُ – من جانبٍ آخر– اكتشـافاً لمـواردِ المجتمـعِ وطاقاتـهِ وحُسـنِ توظيـفها وتسـخيرها, مِمَّـا جعل التنميـةَ بمفهومِـها الشـاملِ محطَّ اهتمـامِ المنظَّـماتِ الدوليـةِ, زيـادةً على اهتمامِ الدارسـينَ في حقـلِ العلـومِ الاقتصادية والاجتماعية والسـياسـيةِ.

امَّا في الفكر الاقتصادي الإسـلامي, فقد شَـغلَ هذا الموضوع أيضاً حـيزاً كبـيراً من فِكـرِ علماءِ المسلمينَ قبلَ اكثرَ من الفِ عامٍ, والذين تناولـوهُ تحتَ عنوانِ عمـارةُ الارض, الذي يشـملُ مضمـونَ التنميـةِ الشـاملةِ بأبعـادِها الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةِ والصحيةِ والتعليميةِ وغيرها, فقدَّموا افكاراً

تنمويةً مُتقدِّمةً تضمَّنت أهميةَ التنميةِ وعوامِلَ ومستلزمات تحقيقها, وأهمَ الأهدافِ الإنمائيةِ, وأهميةَ تكوينِ رؤوسِ الأموالِ, وأهميةَ التَّقدُّمِ العِلمي والتكنولوجي وآلياتِ تطويره, مِمَّا يدُلُّ على أهميةِ هذا الموضوعِ من جانبٍ, وعلى سبق وتقدُّمِ الفِكرِ الاقتصادي الإسلامي على غيرهِ من جانبٍ آخر.

أسبابُ الاختيار: وبناءً على هذهِ الأهميةِ للموضوعِ على مُستوى الفِكرِ الاقتصادي بصورةٍ عامةٍ, والإسلامي بصورةٍ خاصةٍ, لدوره الكبير في تحقيق عمارةِ الأرضِ, ولكونِهِ اصبحَ من أهمِ أولوياتِ المجتمعاتِ لاسيما المجتمعِ الإسلامي الذي باتَ يعيشُ حالةَ التَّخلفِ بعد ان كان يعيشُ حالةَ الإزدهارِ لقرونَ عِدَّة, ولإبراز كيفية تعامل الاقتصاد الإسلامي مع قضيةِ التنميةِ من أجلِ تحقيق نهضةٍ حضاريةٍ شاملةٍ تستهدفُ إرساءَ مُقوِّماتِ التنميةِ الشاملةِ في إطارِ تحقيق العدالةِ والحريةِ وصيانةِ الحقوق والعيشِ الكريمِ لجميعِ الأفرادِ, وبما ينسجِمُ مع القِيَمِ الاعتقاديةِ والظروفِ التاريخيةِ والنفسيةِ للأُمَّة, وذلك من خلالِ ابرازِ أثرِ الزكاةِ في تحقيق التنميةِ الشاملةِ, كونها تُمثِّلُ أحدَ أهمِّ مصادر تمويلها, لهذه الأهميةِ ولهذه الأسبابِ تمَّ اختيارُ هذا الموضوع لدراسته.

اشكاليةُ الدراسة: تكمُنُ اشكاليةِ هذه الدراسةِ في التساؤلِ عن مدى قُدرةِ الزكاةِ على معالجةِ التَّخلُفِ وآثارهِ في جميعِ جوانبِ المجتمع, وتحقيق التنميةِ الشاملةِ له, وسيتِمُّ الإجابة عن هذا التساؤل من خلالِ دراسةِ وبيانِ أثرِ الزكاةِ في الجوانبِ الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةِ والأمنيةِ, ومساهمتِها في تحقيق التنميةِ الشاملةِ.

الهدفُ من الدراسة: تهدف هذه الدراسة في الأساس الى إبراز أهمية دور الزكاة في تحقيق التنمية الشاملة, من خِلالِ تحليلِ آثارها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني في المجتمع.

حدود الدراسة: تتمثَّل حدود هذه الدراسة في إطار الاقتصاد الإسلامي فكراً وتطبيقاً ابتداءً من عهد الخلفاء الراشدين, حتى نهاية القرن الثامن الهجري.

فرضية البحث: تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها: قدرة الاقتصاد الإسلامي على تحقيق التنميـــة الشـــاملة من خلال أحد أهـــم مصادر تمويلها وهو الزكاة, لما لها من آثار ايجابية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

خطة البحث: ولإثبات فرضية البحث تمَّ تقسيمه على مقدمة ومبحثين وخاتمة.

أما المقدِّمة فقد خُصِّصت لبيان أهمية الموضوع على مستوى الفكر الاقتصادي بعامة, والإسلامي بخاصَّة, وأسباب اختياره للدراسة, واشكاليته, والهدف من دراسته, وفرضية البحث, وخطَّته, ومنهجيته.

ثُمَّ يأتي المبحث الأول الذي خُصِّص لبيان مفهوم التنمية الشاملة في الاقتصاد الإسلامي, وأهميتها, وأهدافها, وخصائصها, وشروط ووسائل تحقيقها, ومصادر تمويلها, وذلك في مطلبين.

أمَّا المبحث الثَّاني فقد ركز على بيان أثر الزكاة في تحقيق التنمية الشاملة من خلال دراسة آثارها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني.

وأخيراً تأتي الخاتمة لتسجل أهم النتائج الأساسية التي توصل اليها الباحث, وأهم التوصيات.

منهجية البحث: لقد اعتمد الباحث في منهجية هذا البحث: المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنباطي, وذلك من خلال استقراء النصوص القرآنية والسُنَّة النبوية والأقوال والأفكار المتعلِّقة بالتنمية, ثُمَّ تحليلها واستنباط مفاهيمها الخاصة بالموضوع لإبراز دور الزكاة في تحقيق التنمية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين, وصلي اللّهم على محمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول

مفهوم التنمية الشاملة, أهميتها, أهدافها, خصائصها, شروط ووسائل تحقيقها, مصارف تمويلها

إنَّ مفهومَ التنميةِ في الاقتصاد الإسلامي يُعدُّ مفهوماً شاملاً للكثيرِ من السياساتِ, والمُخَطَّطاتِ, والأعمالِ على مختلفِ الأصعدةِ في المجتمعِ, فهو لا يقتصرُ على الجانبِ الاقتصادي له فقط, بل يشملُ جميعَ جوانبهِ الاقتصادية والاجتماعية والثقافيةِ والصحيةِ والسياسيةِ, ذلك أنَّ التنميةَ في حقيقتِها ماهي إلاَّ عمليةٌ ذاتَ بُعدٍ حضاريٍ شاملٍ ترتبطُ بخلق أوضاعٍ جديدةٍ ومتطورةٍ تشملُ مختلف أوجهِ النشاطِ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي والسياسي في المجتمع, بما يُحقِّق رفاهيةَ الأنسان وكرامته, وهي أيضاً بناءٌ للإنسان الذي جعله الله تعالى خليفته في الأرض, وتحريرٌ له من كُلِّ ما يُعيقُهُ عن القيامِ بدورهِ الأساسيِّ في عمارةِ الأرض, من خلال تطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته, وممارسة لدوره. كما أنَّها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها واستخدامها وفق ضوابط الاقتصاد الإسلامي, وبما يخدم الإنسان. ولتوضيح ذلك فإنَّ هذا المبحث سيركز على بيان مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي, ثُمَّ بيان أهميتها وأهدافها وخصائصها, وشروط ووسائل تحقيقها, ومصادر تمويلها, مِمَّا تطلَّب تقسيم هذا المبحث على مطلبين هما:

المطلب الأوَّل: مفهوم التنمية الشاملة في الاقتصاد الإسلامي, أهميتها, أهدافها.

المطلب الثاني: خصائص التنمية في الاقتصاد الإسلامي, شروط ووسائل تحقيقها, مصادر تمويلها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الشاملة في الاقتصاد الإسلامي, أهميتها, أهدافها:

إنَّ التنميةَ بمفهومِها الإسلاميُ هي عمليةٌ إنسانيةٌ شاملةٌ تمتدُّ عُمُقاً لتشمل دراسة جميع الظواهر والمشكلات التي تطرأُ على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية, والتي تعترض مسيرة الإنسان ودوره في البناء الحضاري, وهي تهدف الى تنمية الفرد وتقدمه في المجاليين المادي والروحي, فهي ليست مجرد إشباع الحاجات الأساسية والمعنوية بالمطلق, وإنَّما هي فعلُ مواجهةٍ وتحدٍّ وتصدٍّ, وهي فعلُ توكيدٍ للذاتِ الإنسانيةِ في

مقابل الآخرين, بما يترتب على هذا التوكيد من صراعٍ ومنافسةٍ ومواجهةٍ للتبعيةِ الخارجيةِ على كُلِّ المُستوياتِ[1].

يتناول هذا المطلب بيان مفهوم التنمية الشاملة في الاقتصاد الإسلامي من خلال تعريفها أولاً, ثُمَّ بيان أهميتها وأهدافها.

تعريف التنمية الشاملة:

التنميةُ لغةً: مشتقٌ من نمى بمعنى الزيادة, **يُقالُ نما المال نُمُواً أي زاد وكَثُر**[2].

التنمية الشاملة اصطلاحاً: لقد تناول الفقهاءُ والمفكرون المسلمون موضوع التنمية قديماً في دراساتهم تحتَ عنوانِ العِمارةِ (عمارةُ الأرضِ وعمارةُ البلادِ) التي تعني التنميةَ بمفهومِها الشَّاملِ الذي يهتمُّ بجميعِ المجالاتِ الاقتصادية والاجتماعية والصحيةِ والتعليميةِ والسياسيةِ, وتحقيق التقدُّم فيها من خِلالِ تحقيق مستوى الكفايةِ لكُلِّ فردٍ في المجتمعِ, والذي يشملُ التأمينَ الغذائي والضَّمانَ الصحي والتعليمي, والتطورَ العلمي والثقافي, والمُشاركةِ مع الدولةِ في صُنعِ القراراتِ, كل ذلك على أساسِ التقوى والاستقامةِ مع إعمالِ الفِكرِ[3]. ويمكن استنباطُ هذا المفهومِ للتنميةِ من خلالِ كتابِ سيدِنا علي بن أبي طالب ﷺ لولَّاته الذي لخَّص فيه وظائف الدولة الأربعة والتي منها تحقيق التنمية الشاملة من خلال عمارة البلادِ في

[1] ينظر: د. ابراهيم العسل: التنمية في الإسلام, المؤسسة الجامعية, بيروت, ط1, 1996م, ص70.

[2] ينظر: محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب, دار صادر, بيروت, ط3, 1414ه, 724/6.

[3] ينظر: د. سعيد سعد مرطان: مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام, مؤسسة الرسالة, ط1, 1986م, ص250.

جميعِ جوانبها[1], وهو نفسُ المفهومِ الذي ذكرهُ ابو يوسف (رحمه الله) في كتابِهِ الخراج[2], وابن خلدون في مقدِّمتِهِ, والماوردي وآخرون.

وبناءً على ذلك يُمكنُ تعريف التنميةِ الشاملةِ بأنَّها: عِمارةُ البلادِ على أساسٍ من التقوى والتخطيطِ, والتي تهدِفُ الى إحداثِ تغيراتٍ شاملةٍ في حياةِ الفردِ والجماعةِ والمجتمع بما يحقِّقُ التقدُّمَ في جميعِ جوانبِ الحياةِ الاقتصادية والاجتماعية والصحيةِ والثقافيةِ والسياسيةِ.[3]

إنَّ لفظَ العِمارةِ هنا يحملُ في مضمونهِ مفهومَ التنميةِ بجميعِ جوانبهِ والنهوضَ بالمجتمعِ في مختلفِ مجالاتِ الحياةِ, وهو جوهرُ ما تسعى اليها نظرياتُ التنميةِ الاقتصادية الحديثةِ, فمفهومُ العِمارةِ هنا أكثرُ شموليةٍ من مفهومِ التنميةِ الاقتصادية, وهي مرحلةٌ تهدِفُ الى تحقيق هدفٍ أسمى وهو العبوديةُ لله[4].

كما عُرِّفت التنمية بأنَّها: عمليةُ تطويرٍ شاملةٍ ومُستمِرةٍ في جميعِ مجالاتِ الحياةِ, تحاولُ الارتقاءَ بوضعِ الإنسانِ وتحقيق استقرارهِ والوفاء باحتياجاتِهِ[5].

أهمية التنمية الشاملة:

---

[1] ينظر: الشريف الرضي: نهج البلاغة, تحقيق: صبحي الصالح, دار كتاب, القاهرة, ط4, 2004, ص427.

[2] ينظر: ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم(182هـ), , دار المعرفة, بيروت–لبنان,1979م, ص111.

[3] ينظر: مصعب عبدالهادي: دور أموال الزكاة في التنمية الاقتصادية, ماجستير, الجامعة الإسلامية – غزة, 2015م,ص39–40.

[4] ينظر: د. سعيد سعد: مصدر سابق, ص250.

[5] ينظر: د. عبدالله الناصر حلمي: مفهوم التنمية الشاملة وأهدافها,almrsal.com|post|412913|elnaser wordpress.com, ود. عبدالكريم بكار: مدخل الى التنمية المتكاملة, دار القلم, دمشق,ط1, 1999, ص24.

يحرصُ الإسلامُ على التنميةِ بمفهومِها الشاملِ وتعميرِ البلادِ, فقد حضَّ القرآنُ الإنسانَ على العملِ والانتشارِ في الأرضِ والسَّعي فيها والتنعُّم بخيراتِها, إذ قال تعالى: " فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ "[1], وقال أيضاً: " وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ "[2], وقال: " هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ"[3]. وقد ثبت أنَّ الرسول ﷺ قال: (ان قامت السَّاعةُ وبيد أحدكم فسيلة, فان استطاع الَّا تقوم حتى يغرسها فليفعل)[4]. كما حثَّ ﷺ على عِمارة الأرضِ من خلال الحافز الاقتصادي في قوله: (مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أحقّ)[5]. ومن هنا حظيت التنميةُ باهتمامِ كثيرٍ من المفكرينَ والفقهاءِ الذين ذهبوا الى الاعتقادِ انَّ التنميةَ ليست عمليةً ماديةً مجرَّدةً تتمثَّلُ بالإنتاجِ فحسب, وانَّما هي عمليةٌ انسانيةٌ تهدِفُ الى تنميةِ الإنسانِ وتقدُّمِهِ في المجالين المادي والروحي ممَّا يدُلُّ على أهميتها, وقد قرَّرتِ النُّصوصُ الشرعيةِ هذه الحقيقةِ والتي منها قوله تعالى:" هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا"[6] أي جعلكم سُكانِها وعُمَّارها, وأمركُم بعمارتِها مِمَّا يدُلُّ على وُجوبِ القيامِ بالتنميةِ, لأنَّ السِّين والتَّاء هنا للطلبِ, والطلبُ المطلق من اللهِ تعالى يكونُ على

[1] سورة الجمعة, آية:10.

[2] سورة الأعراف, آية:10.

[3] سورة الملك, آية:15.

[4] احمد بن حنبل: المسند, مسند أنس بن مالكﷺ , حديث(12981), تحقيق: شعيب الأرنؤوط, مؤسسة الرسالة, ,ط1, 2001م ,296/20.

[5] محمد بن اسماعيل البخاري: الجامع الصحيح, كتاب المزارعة, باب من احيا ارضا مواتا, حديث(2238), دار طوق النجاة, ط1, 1422هـ, 106/3.

[6] سورة هود, آية:61.

سبيلِ الوجوب, فيكونُ معنى الآيةِ طلبُ عِمارةِ الأرضِ وُجوباً[1]. ممَّا يضمنُ القيامَ لتحقيق التنميةِ.

وتكمنُ أهميةُ التنميةِ في كونِها تُعدُّ أهمُ الأدواتِ التي تساعِدُ الدولةَ على الاستقلالِ الاقتصادي والسياسي والتخلُّص من التبعيةِ الاقتصادية والسياسيةِ والعسكريةِ (وبكُلِّ اشكالِها) نتيجةَ تحقيق التقدُّمِ الاقتصادي الذي يمكّنُها من التخلُّصِ من كُلِّ هذهِ التَّبعاتِ المختلفةِ[2].

من جهة أُخرى تعملُ التنميةُ على تحسينِ مُستوى معيشةِ أفرادِ المجتمعِ من خلالِ زيادةِ دخولِهم وتوفيرِ فُرصِ العملِ لهم وبما ينعِكسُ على المستوى الصِّحيِّ والتعليميِّ والاجتماعي لهم, زيادةً على تقليلِ الفجوةِ الاقتصادية والاجتماعية بين أبناءِ المجتمعِ, ممَّا سيؤدِّي الى استقرارهِ اجتماعياً وسياسياً, كما تعملُ على تحسينِ الناتِجِ المحلِّي وتحقيق التطويرِ الاقتصادي الشاملِ[3].

أهداف التنمية في الاقتصاد الإسلامي:

تتعدَّدُ أهدافُ التنميةِ بمفهومِها الإسلامي الواسِعِ لتشملَ جميعَ الأهدافِ الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةِ, وتُغطي جوانبَ الحياةِ كافةً, ويمكن ذكر أهم تلك الأهداف وكما يأتي:

الأهدافُ الاقتصاديةُ للتنميةِ في الاقتصاد الإسلاميِّ:

[1] ينظر: محمد بن احمد القرطبي: الجامع لأحكام القرآن, دار الكتاب العربي–بيروت, 2006م, 56/9.

[2] ينظر: خالد عيادة: انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية, دكتوراه, جامعة الجزائر,2015م, ص46.

[3] ينظر: المصدر نفسه, ص46–47.

تهدفُ التنميةُ في المجـــال الاقتصادي الى تحقيق ما يأتي[1]:

1- رفـــعُ المســـتوى الإنتـــاجيِّ للأفـــرادِ مِمَّا يزيد من الدخـــلِ الذي سيحـــقِّقُ لهم الحيـــاةَ الكـــريمةَ.

2- رفـــعٌ من مســـتوى الأهـــميةِ النســـبيةِ التي تحظى بهـــا جميـــعُ القطاعـــاتِ الرئيســـيةِ على مُستوى الاقتصاد الوطنـــيِّ.

3- تشـــجيـــعُ الاستثمار وزيادتـــهـــا في جميـــعِ المشـــاريعِ التـــنمـــويـــةِ.

4- معالجـــةُ التَّـــضخُـــمِ والكســـادِ اللـــذين قـــد يُصيبـــا الاقتصاد.

الأهـــدافُ الاجتماعية للتنميةِ في الاقتصاد الإســـلاميِّ:

وتتمثَّلُ تلك الأهـــداف في ما يأتي[2]:

1- تحقـــيقُ الحـــياةِ الكريـــمةِ والعـــيشِ برفاهيـــةٍ للأفـــرادِ, من خلالِ معالجـــةِ الفقـــرِ والبطالـــةِ.

2- تركـــيزُ الاهتمـــامِ على جميـــعِ طبقـــاتِ المجتمـــعِ دون اســـتثناءٍ, وتحقيـــقُ العـــدالـــةِ.

3- تقـــليـــلُ التَّـــفـــاوُتِ الطَّـــبقـــيِّ بـــيـــن أفـــرادِ المجتـــمـــعِ.

4- ســـيادةُ روحِ التعـــاوُنِ والتمـــاسُـــكِ بين أفـــرادِ المجتمـــعِ جميعـــاً.

5- التركـــيـــزُ على تنمـــيـــةِ الأيـــدي العامـــلةِ من العنـــصرِ البشـــري وزيـــادةِ قـــدُراتـــهـا ومهاراتـــها.

---

[1] ينظر: د. سعيد سعد: مصدر سابق, ص247, و د. ابراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير, الشروق, القاهرة,ط2, 2001م, ص21, و ايمان الحياري: مفهوم التنمية الشاملة , https://mawdoo3.com.

[2] ينظر: هاجر: مفهوم التنمية الشاملة واهدافها, https://www.almrsal.com/post/412913, ود. سعيد سعد: مصدر سابق, ص247, و د. ابراهيم العسل: مصدر سابق, ص91, د. عبداللطيف مصطيفى و عبدالرحمن سانية: دراسات في التنمية الاقتصادية, مكتبة حسن العصرية- بيروت,ط1, 2014م, ص26.

6- تحقيقُ الاستقرار الأُسَرِيِّ بالحَدِّ من ظاهرةِ الطَّلاق والعنوسةِ وعزوفِ الشَّبابِ عن الزواجِ.

الأهـدافُ السـياسـيةِ والأمنيةِ للتنميـةِ في الاقتصاد الإسـلاميِّ:

حيث تهـدفُ التنميةُ أيضـاً الى تحـقـيق الأهـدافِ السـياسـيةِ والأمـنـيةِ والتي من أهمهـا[1]:

1- تعـزيـزُ التَّـعـاوُنِ وترسـيخُ التـكَّامُـلِ بـين الـدولـة وافـرادِها.

2- تـحقـيقُ الاستقرار السِّـياسـيِّ والسّـلمِ المُـجتمـعي.

3- المُـحافظـةُ على كـيانِ الدولـة, , والحِـفاظِ على استقلاليتِها, وزيادةُ قوتِها في الدفاعِ القومي والأمنِ الخارجي لتتمكنَ من مواجهةِ كافةِ التَّـحـديـاتِ الداخليةِ والخارجـيةِ.

4- منـعُ أسـبابِ قيـامِ الثَّـوراتِ والتَّـمرُّدِ على الـدولـةِ من خلالِ معالجةِ أسـبابها.

5- تحقـيقُ الـذَّاتِ الإنسـانيةِ من أجـلِ تعبئـتها في عمـليـاتِ اعـمـارِ الأرضِ وبنـائـهِ.

المطلب الثاني: خصائصُ التنميةِ في الاقتصاد الإسلامي, شروطُ ووسائلِ تحقيقها, ومصادرُ تمويلها:

يتناول هذا المطلبُ أهـمَ خصائصِ التنميـةِ في الاقتصاد الإسلامي, وشـروطَ تحقيقِها ووسائـلها, ومصادرَ تمويلها وكما يلي:

خصائصُ التنميةِ في الاقتصاد الإسـلامي:

تتميزُ التنميةُ في الاقتصاد الإسلامي بخصائصَ متعدِّدةٍ يمكـن تناولِ أهمها في ما يأتي:

1- الشُّـمُوليـة: حيث تشـملُ التنميةُ جميـعَ الميـادينِ الرئيسـيةِ المختلفةِ والمتمثـلةِ بالجـوانبِ الاقتصادية والاجتماعية والثقافيةِ والتعليميةِ والصحيةِ

[1] ينظر: د. ابراهيم العسل: مصدر سابق, ص91-93, وعبداللطيف مصطيفى: مصدر سابق, ص33.

والسياسيةِ, وكذلك الميادينَ الفرعيةِ مثلَ التنميةِ الصناعيةِ, والتنميةِ الزراعيةِ, والتنميةِ التكنولوجيةِ, مِمَّا يقتضي تحقيقَ جميعِ الاحتياجاتِ البشريةِ مِن مَأكلٍ وملبسٍ ومسكنٍ ونقلٍ وتعليمٍ وعلاجٍ وترفيهٍ وحق العملِ وحريةَ التعبير والمشاركةِ في القراراتِ اضافةً الى شُمولِها للنواحي الروحيةِ لتحقيق المصلحةِ للفردِ والمجتمعِ في آنٍ واحدٍ[1].

2- الإنسانُ هو مِحورُ التنميةِ: أنَّ مِحورَ التنميةِ في الاقتصاد الإسلاميِّ هو الإنسانُ, وهو أهمُ عنصرٍ من عناصرِ التنميةِ, بل انَّهُ هو غايةُ التنميةِ ووسيلتِها في نفسِ الوقتِ, وذلك لامتلاكهِ ارادةَ العملِ والتغييرِ وتسخيرَ الأُمورِ الماديةِ, وبدونهِ لا قيمةَ لرأسِ المالِ. ومن هنا فإنَّ أفضلَ الطُّرق لتحقيق التنميةِ هو الاهتمامُ بالإنسانِ ليكونَ مُحرَّراً ومُكرَّماً يُعمِّرُ الدنيا ويبنيها بالعملِ الصالحِ, فيستحقَّ ان يكونَ خليفةَ اللهِ في الأرضِ[2]. فالإنسانُ لهُ حقُّ الحياةِ والتمتُّعِ وتحقيق الذَّاتِ لأنَّ مقصودَ الشَّرعِ من الخلق هو ان يحفظَ عليهم دينَهُم ونفسَهُم وعقلَهُم ونسلَهُم ومالَهُم[3].

3- وُجوبُ التنميةِ: فالتنميةُ في الاقتصاد الإسلاميِّ فريضةٌ دينيةٌ دائمةٌ ومُستمِرَّةٌ حتى قيامِ السَّاعةِ, وهي شاملةٌ لجميعِ ابناءِ المجتمعِ دونَ تمييزٍ بينَهُم[4].

---

[1] ينظر: د. ابراهيم العسل: مصدر سابق, ص60, 72, و د. مصطفى عبداللطيف و أ. بن سانية عبد الرحمن: انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الاسلامي, الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي- الجزائر,2001م, ص22.

[2] ينظر: ختام عارف حسن: دور الزكاة في التنمية الاقتصادية, ماجستير, جامعة النجاح-نابلس, 2010م, ص37, و بن سانية: مصدر سابق, ص16, 22 -23, ود. اسماعيل عبدالرحمن ود. حربي عريقات: مفاهيم ونظم اقتصادية, دار وائل, ط1,2004م, ص268-269, و د. ابراهيم العسل: مصدر سابق, ص77.

[3] ينظر: محمد بن محمد الغزالي: المستصفى, المطبعة الاميرية-مصر, ط1, 1322هـ, ص287.

[4] ينظر: ختام عارف: مصدر سابق, ص38.

4- قيامُها على القِيَمِ والأخلاق: فالاقتصاد الإسلاميُّ يُولِي القِيَمَ والأخلاقَ عنايةً كبيرةً وهو يُمارسُ عمليةَ التنميةِ من خِلالِ تحريمِهِ للاستثمارِ في المجالاتِ المُحرَّمةِ والضَّارةِ بالمجتمعِ, وتحريمِ احتكارَ السِّلعِ الضَّروريةِ, واكتنازِ الأموالِ[1].

5- تحقيقُ الصَّالحِ العامِ: فالغايةُ التي تسعى لها التنميةُ هي تحقيقُ الصَّالحِ العامِ للأفرادِ والجماعاتِ والدولةِ وبشكلٍ مُتوازنٍ, انطلاقاً من كونِ الإنسانِ خليفةُ اللهِ في الأرضِ[2].

6- العدالةُ: وتشملُ العدالة في جميعِ نواحي الحياةِ, والتي من اهمِّها العدالةُ الاجتماعية[3].

7- توزيعُ المسؤولية: فالاقتصاد الإسلاميُّ يُوزِّعُ المسؤوليةَ في تحقيق التنميةِ الشَّاملةِ في المجتمعِ على الدولةِ والأفرادِ[4].

8- التَّوازنُ: تَتَّصفُ التنميةُ الإسلاميةُ بالتَّوازُنِ في جميعِ مُتطلَّباتِها, فالإسلامُ لا يَقبَلُ الانفرادَ بتنميةِ النَّواحي الاقتصادية أكثرَ من القضايا الاجتماعية أو الصحيةِ أو الثقافيةِ, أو أن تستأثِرَ الصناعةُ بالتنميةِ دون بقيةِ القطاعاتِ الأُخرى, أو الاهتمامُ بزيادةِ الإنتاجِ مع سُوءِ التوزيعِ الذي يؤدِّي الى التَّفاوُتِ الطَّبقيِّ وزيادةِ الفجوة بينها, أو التركيزُ على المباني والمنشآت مع إهمالِ المرافق العامةِ والتجهيزاتِ الأساسيةِ, او الاهتمامُ بتنميةِ المُدُنِ دونَ القُرى, بل لابُدَّ من التَّوازنِ في جميعِ متطلباتِ التنمية وفي جميعِ القطاعات[5].

---

[1] ينظر: د. يوسف القرضاوي: دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي, وهبة-قاهرة, ط3, 2008م,159.

[2] ينظر: ختام عارف: مصدر سابق, ص38.

[3] ينظر: أ. بن سانية عبد الرحمن: مصدر سابق, ص23, و د. ابراهيم العسل: مصدر سابق, ص74.

[4] ينظر: د. ابراهيم العسل: مصدر سابق, ص75, ختام عارف: مصدر سابق, ص35.

[5] ينظر: د. ابراهيم العسل: مصدر سابق, ص73, و أ. بن سانية: مصدر سابق, ص22.

9- الواقعيةُ والمثاليةُ: تتَّضحُ واقعيةُ التنميةِ في الاقتصاد الإسلامي ومِثاليَّتُها في نفسِ الوقتِ بالكيفيةِ التي يُعالجُ بها الاقتصاد الإسلاميُّ مُشكِلةَ الفقرِ والبطالةِ والحِرمانِ والتَّفاوُتِ الطَّبقيِّ[1]. فقد استطاعَ الاقتصاد الإسلاميُّ من معالجةِ ذلك من خِلالِ فرضِ الزكاةِ بوصفِها حقّاً ثابتاً ومعلوماً في أموالِ الأغنياءِ وذلك لقولِهِ تعالى: " وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّلسَّآئِلِ وَالْمَحْرُومِ"[2] .

كما عالجَ الفُروقاتِ الطبقيةِ بالمُساواةِ بين الأفرادِ وعدمِ تفضيلِ أحدِهما على الآخرِ مهما كانت مكانتُهُ إلَّا بالتقوى, ومعاملةِ الناسِ سواسيةً كأسنانِ المِشطِ.

10-اعتمادُ نظامِ الأولوياتِ: فمن خصائصِ التنميةِ في الاقتصاد الإسلامي أيضاً اعتمادُ مبدأ الأولوياتِ في استخدامِ المالِ لتمويلِ التنميةِ, سواءً على مُستوى الأفرادِ أو على مُستوى الدولةِ. فعلى مُستوى الأفرادِ يجبُ استخدامَ الموارِدِ بشكلٍ مُتوازنٍ لتلبيةِ احتياجاتِهم في الحياةِ والتي ترتب وِفقَ نظامِ الأولوياتِ التي تبدأُ بالضَّروريات ثُمَّ تأتي بعدها الحاجياتُ وأخيراً التحسيناتُ. أما على مُستوى الدولةِ فيظهرُ نظامُ الأولوياتِ في وُجوبِ قيامِ الدولةِ بصياغةِ خُططِ التنميةِ انطلاقاً من تحديدِ أولوياتِ الناسِ في احتياجاتِهم, وتُرتَّب فيها أولوياتُ التنميةِ بحسبِ ذلك[3].

الشُّروطُ اللازمةُ لتحقيقِ التنميةِ ووسائِلِها:

تناول بعضُ العلماء والمفكرين مثل ابو يوسُفَ وابن خَلدون وغيرهما عواملَ تحقيقِ التنميةِ وشروطِها ووسائِلها من خلالِ نظرياتهم التنمويةِ, مستنبطينَ ذلك

[1] ينظر: د. ابراهيم العسل: مصدر سابق, ص73.

[2] سورة المعارج, آية: 24-25.

[3] ينظر: أ. بن سانية عبد الرحمن: مصدر سابق, ص19-20.

من التطبيقاتِ العمليةِ للخلفاءِ الراشـدين رضي الله عنهم والتي تضمّنت فِكـراً تنمـوياً يفوقُ الفِكـرَ التنمويِّ الحـديث.

لقد تناول ابن خلدون الشـروطَ اللازمةِ الممكنةِ للقيـامِ بالتنميةِ, فجعل من أهمِّها: وجـودَ حكومـةٍ عادلـةٍ ذاتَ سيادةٍ رشيدةٍ, ووجودَ قوانينَ مرعيةٍ ومطبَّقةٍ على الجميعِ لإقرارِ الأمنِ والعدلِ, وتمنـعَ الظُّلـمَ وتحفـظَ للمواطنـينَ حقوقهـم وتفسـحُ المجال لتحقـيق آمالهـم, وفي ذلك يقـول ابن خلدون: "اذا كان المـلك رفـيقـاً, انبسـطت آمـال الرعايـا وانـتشـطوا للعمـران واسـبابه"[1]. ثُمَّ بيَّن أنَّ العـُدوانَ الواقـعَ على النَّـاسِ في أمـوالِهـم وحياتِهـم واسـتقرارِهِم ذاهـبٌ بآمالهـم في تحقـيقِها واكتسـابِها, مِمَا سـيؤدِّي الى انقبـاضِ أيديهـم عن السَّـعي والمكاسِـب, فتتكـدَّسُ الأسـواقُ وتخـربُ المـدنُ وتختـلُّ الـدُّولـةُ باختـلالِـهِ[2].

من جهةٍ أُخرى يُعـدُّ العاملُ السـياسـيُّ عامِلاً قويـاً وشـرطاً ضروريـاً لتحقـيق التنميةِ, ذلك لأن عـدمَ تحقـيـق الاستقرار السِّـياسِي, سيـؤدِّي حتمـاً الى امتـناعِ أصحـابِ رؤوسِ الأمـوالِ من اسـتثمارِ أموالِهـم, مِمَّا يُشَـكِّلُ عائقاً كبيراً أمامَ التنميةِ لاسيما التنميةِ الاقتصادية, ولذلك كُلَّما كانَ البلدُ أكثرَ اسـتقراراً وأمانـاً, كان تكوينُ رأسِ المالِ أكـبر, فالقـراراتُ الاسـتثماريةِ والماليـةِ وبرامجُ التنميةِ يتطلَّبُ نجاحُها ضرورةَ توافُـرِ عناصرَ الاستقرار[3]. ويمكن اسـتـنباطَ هذه الشُّـروطِ من خلال ما رسـمه سيدنا علي بن ابي طالب ﷺ لولاتـهِ من منهـجٍ بيَّنُ لهـم فيها شُـروطَ محدَّدةٍ لتحقيق عوامِلِ التَّنميةِ عند تنفيـذِها والتي من أهمِّها إقـرارُ الأمـنِ واسـتقرارُ النِّـظامِ اللـذان سيؤدِّيـان بدورهمـا الى توفيرِ التَّماسُـكِ الاجتماعي وتحقيق المُشـاركةِ الشـعبيةِ

[1] عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة, دار احياء التراث– بيروت, ص256.

[2] ينظر: ابن خلدون: مصدر سابق, ص256. وينظر: ابو يوسف: مصدر سابق, ص111, والشريف محمد الرضي: مصدر سابق, ص425.

[3] ينظر: خالد عيادة: مصدر سابق, ص63.

والقيامِ بالنَّشاطات في جميعِ القطَّاعاتِ والتي تكونُ نتيجةَ إقرارِ الأمنِ واستقرارِ النِّظام[1].

ومن ناحيةٍ أُخرى تحدّث ابن خلدون أيضاً عن ضرورةِ قيامِ المُدُنِ وعُمرانِها بوصفِها من أهمِ شُروطِ تحقيق النَّهضةِ والتَّقدُم والعمران, وضرورةِ تعاونِ الأفرادِ جميعاً في الأعمالِ والقِيامِ بمختلفِ النَّشاطاتِ التي تؤدِّي الى زيادةِ الإنتاجِ, فيكثُر العُمران وتتحقَّقُ التنميةُ في البلادِ[2].

أمَّا عن وسائلِ تحقيق التنمية فيمكنُ تناوُلِ أهم تلك الوسائل كما يأتي[3]:

1- ممارسةُ الدولةِ لدورها في تحقيق التنميةِ الشاملةِ لجميعِ جوانبِ حياةِ افرادِ المجتمعِ من خِلالِ وضعِ الخُططِ اللازمةِ مُسبقاً لتحقيق التنميةِ, وازالةِ العقباتِ من أمامِ نشاطِ الأفرادِ وتمهيدِ الطريق لهم لينشُطوا في تحقيق العُمرانِ.

2- تحقيقُ التماسُكِ الاجتماعي والمشاركةِ الشعبيةِ لتحقيق العِمارةِ وبلوغِ التنميةِ.

3- قيامُ الأفرادِ بالأعمالِ اللازمةِ في مختلفِ القطاعاتِ الزراعيةِ والصناعيةِ والتجاريةِ وغيرها, والقيامُ بكُلِّ ما يلزمُ لتحقيق العُمرانِ.

4- توفيرُ التمويلِ اللازمِ للقيامِ بالتنمية.

5- تنميةُ الموارِدِ البشريةِ, وذلك لأنَّ تحقيقَ التنميةِ الشاملةِ يتمّ بالاعتمادِ على الاكفاءِ والخبراءِ القائمينَ على تنميةِ البلادِ, ويمكنُ تحقيقُ ذلك من خلالِ تعديلِ الهياكلِ التعليميةِ الهادفةِ الى النموِ الشَّاملِ للمتعلم, والتركيزِ على تعزيزِ التعليمِ الإلزامي, وتطويرِ التعليمِ

---

[1] ينظر: الشريف محمد الرضي: مصدر سابق, ص425.

[2] ينظر: ابن خلدون: مصدر سابق, ص325.

[3] ينظر: ابو يوسف: مصدر سابق, ص3, 5, 111, والشريف محمد الرضي: مصدر سابق, ص425, ود. ابراهيم العسل: مصدر سابق, ص91-99.

المهني, ورفعِ نوعيةِ التعليمِ العالي وتوسعتِهِ في جميعِ المجالات. ذلك أنَّ التنميةَ ونشاطاتها تتحدَّدُ في الاقتصاد الإسلامي بالعلمِ والمعرفةِ, واللَّذَين يؤكِّدُ الإسلامُ على ضرورتهما كثيراً في عمارةِ الأرضِ, فهما يدفعانِ بالإنسانِ الى معرفةِ أسرارِ الكونِ, وهما السبيلانِ الأكثرُ فاعليةً للاستفادةِ من تسخيرِ الكونِ بما فيها من خيراتٍ لسعادةِ الإنسانِ. ومن هنا فإنَّ تأكيدَ الإسلامِ على العلمِ والمعرفةِ له أبعادٌ اقتصاديةٌ واجتماعيةُ وانسانيةٌ, فالعِلمُ هنا يمثِّلُ قوةً معمِّرةً للإنسانِ وللكون, وهي قوةٌ حُرَّةٌ مكرمةٌ فاعلةٌ ومكفولةٌ اجتماعياً بنظامٍ مركبٍ من الأخلاق والحقوق والمعاملاتِ[1].

6- الاهتمامُ بالتقدُّمِ العلمي والتكنولوجي وتقويةِ القدرةِ على الإبداعِ الذاتي والمتكاملِ واستيعابِ التكنولوجيا الحديثةِ[2].

مصادر تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي:

إنَّ أهمَ عقبةٍ تقفُ أمامَ التنميةِ في أيِّ دولةٍ تعاني من التخلُّفِ التنموي هو افتقارها الى الموارِدِ الماليةِ اللازمةِ لتكوينِ رؤوسِ الأموالِ اللازمةِ لتمويلِ التنميةِ فيها, والاقتصاد الإسلامي تضمَّن ما يوفرُ التمويلَ اللازمِ لتحقيقِ التنميةِ, حيث تعتمدُ التنميةُ في الاقتصاد الإسلامي في تمويلها على نوعين من المصادر المالية هما:

1- المصادرُ الدوريةُ: وهي الإيراداتُ التي تتكرَّرُ بصفةٍ منتظمةٍ غالباً تكونُ سنةً, وتتمثلُ في: (الزكاة, الخراج, الجزية, العشور, ايرادات الدولة من ممتلكاتها العامة)[3].

---

[1] ينظر: د. جاسم مجمد شهاب: دراسات في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي, مطبعة الجمهور- موصل,1990م, ص37.

[2] ينظر: د. محمد رواس قلعة جي: مباحث في الاقتصاد الإسلامي, النفائس,-بيروت, ط6, 2005, ص164.

[3] ينظر: د. صبحي فندي الكبيسي: النظام المالي الإسلامي, مطبعة الإمام الأعظم, ط1, 2008م, ص12.

2- المصادرُ غيرُ الدوريةِ: وهي الإيراداتُ التي لا تتكررُ بصورةٍ منتظمةٍ ومتكررةٍ, وهي غيرُ متوقعةٍ ولا يمكنُ تحديدها سلفاً, والتي تتمثَّلُ في: (الوقف, الرِّكاز, التركات التي لا وارث لها, القُروض, مُدَّخرات القطاعِ العائلي وقطاع الأعمال المتمثِّل بأرباحِ المشروعاتِ العامة من مؤسَّساتٍ تجاريةٍ كبيرةٍ, ومشاريعَ صناعيةٍ تابعةٍ للدولةِ)[1].

وتعدُّ المصادر الدورية أهم المصادر لتمويل التنمية, وذلك لإمكانيةِ رسمِ خُطةٍ وِفقَ الواردات المتوقعةِ تحصيلُها في نفسِ العام[2].

المبحث الثاني

أثر الزكاة في تحقيق التنمية الشاملة

تُعدُّ الزكاةُ واحدةً من الفروضِ الماليةِ التي فرضها اللهُ على عبادهِ, وجعلها أحدَ أركانِ الإسلامِ الأساسيةِ, وهي قرينةُ الصلاةِ في كثير من الآيات, منها قوله تعالى: " واقيموا الصَّلاةَ وآتوا الزَّكاة"[3], وهي مطهرةٌ للمال من الدنس وحصانةٌ له من الآفات, وتحقيق العبودية لله تعالى, قال تعالى: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا"[4].

لقد شُرِّعتِ الزكاةُ لتحقيق حِكمَ ومقاصِدَ عظيمةٍ ومتعدِّدةٍ, وانجاز أهدافٍ واغراضٍ نبيلةٍ متنوعةٍ, ومعالجة لأوضاعٍ مختلفةٍ في جميعِ جوانبِ الحياةِ الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةِ.

فالزكاةُ زيادةً على كونِها عبادة, هي احدى الأدواتِ الاقتصادية التي تمتازُ بطبيعةٍ خاصةٍ, تعملُ ضمنَ منظومةِ الاقتصاد الإسلاميِّ الكُليِّ لتحقيق مبدأَ عِمارةَ الأرضِ من خلالِ وظائفَ تؤثِّر على النشاطِ الكُلي للمجتمعِ,

[1] ينظر: خالد عيادة: مصدر سابق, ص54-55.

[2] ينظر: د. صبحي الكبيسي: مصدر سابق, ص12.

[3] سورة البقرة, آية: 110.

[4] سورة التوبة, آية: 110.

بما يحقِّقُ توفيرَ السَّعادةِ الحقيقيةِ والرفاهيةِ الدائمةِ لجميعِ أفرادهِ[1], فالزكاةُ لها دورُها الهامِ في تمويلِ التنميةِ الشَّامِلةِ, وتُساهِمُ مساهمة فعَّالة في تحقيقها, إذ توفِّرُ مواردَ ماليةٍ ضخمةٍ ومتجدِّدةٍ في كُلِّ عامٍ, وهي تتمتَّع بسعةِ وعائِها وتجدُّدِ فرضيَّتها مع بدايةِ كُلِّ حولٍ هِجري, وتتميز بتفاوتِ نصابِها وانخفاضِ نفقاتِها, ويُضاف الى ذلك كُلِّه صِبغتَها الإيمانيةِ التي تدفعُ الأفرادَ الى الإسراعِ على إخراجِها كاملةً غير منقوصةٍ لتحقيقِ العبوديةِ لله[2], ولإثباتِ ذلك جاء هذا المبحثُ ليبين أثرَ الزكاةِ ودورَها الكبيرِ في تحقيق التنميةِ الشَّامِلةِ وذلك في مطالب ثلاثة هي:

المطلب الأول: أثرُ الزكاةِ في الجانبِ الاقتصادي.

المطلب الثاني: أثرُ الزكاةِ في الجانبِ الاجتماعي.

المطلب الثالث: أثرُ الزكاةِ في الجانبِ السياسي والأمني.

المطلب الأول: أثرُ الزكاةِ في الجانبِ الاقتصادي :

تُعدُّ الزكاةُ موروداً اقتصادياً هاماً يعمل على حلِّ كثير من المشكلات والأزمات الاقتصادية, وتُساهم في تحريكِ الدورةِ الاقتصاديةِ في المجتمع من خِلال إعادة توزيع الثروات بين الأفراد[3]. كما تُعدُّ الزكاة احدى أدوات السياسة المالية المساهمة في تحقيق الإستقرار الاقتصادي من خلال معالجتها للتضخم والكساد, وكذلك في تحفيز الميدان التنموي من خِلال دفعها للأموالِ والثَّرواتِ المعطلةِ نحو الإستثمار في أُصولٍ إنتاجيةٍ تحتفظُ بالقيمةِ الحقيقيةِ لرأسِ المالِ في صورةِ قوةٍ شِرائيةٍ حقيقيةٍ, والمُساهمةِ في

[1] ينظر: تيماء عمر اسماعيل: تنمية أموال الزكاة, ماجستير, الجامعة الإسلامية-غزة, 2013م,ص25.

[2] ينظر: مصعب عبدالهادي: مصدر سابق, ص50-51.

[3] ينظر: د. عمورة جمال: الزكاة ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد -الجزائر, 2013م, ص2-5.

النَّشاط الاقتصادي من خلال مشاركتها في الإنتاج[1]. ويمكن بيان تأثير الزكاة في الجانب الاقتصادي من خلال ما يأتي:

1- دورُ الزكاةِ في إعادةِ توزيعِ الثروة: إنَّ من شروطِ التنميةِ الاقتصادية في المجتمعِ ان لا تنحصرِ الثروةُ في يدِ فِئةٍ مُعينةٍ من المجتمعِ دونَ غيرِها, لأنَّها ستزيدُ الغنيَّ غِنىً والفقيرَ فقراً فيختلَّ المجتمعُ ويكثرُ فيهِ الفقرُ والجهلُ والاضطرابُ والجريمةُ وغيرُها من مؤشِّراتِ التَّخلُّفِ, وهذا ما جاءت الزكاةُ لتحقِّقَهُ –الى جانبِ أهدافٍ أُخرى– من خلالِ التوجيهِ القرآنيِّ الذي وضعَ القاعِدةَ الاقتصاديةَ في قولهِ:" كي لا يكون دولةً بين الأغنياء منكم"[2] , لذلك تُعدُّ الزكاةُ وسيلةً فعالةً من وسائلِ إعادةِ التوزيعِ الأساسيةِ للثروةِ في النظامِ الاقتصادي الإسلاميِّ بين أفرادِ المجتمعِ على أساسٍ عادلٍ, لتلافي ما قد يحصل من خللٍ في التوزيعِ الوظيفيِّ للدخولِ والثرواتِ[3], إذ تُؤخَذُ من الغنيِّ بشروطِها المُحدَّدةِ, وتُعطى للفقيرِ, لقولهِ ﷺ :(تُؤخذُ مِن أغنيائهم وتُرد على فُقرائِهم)[4], مِمَّا ينتجُ عنهُ زيادةَ النفعِ الكليِّ للمجتمعِ يزيدُ بإعادةِ توزيعِ الدخلِ والثروةِ عن طريق الزكاةِ[5]. وبناءً على ذلك فأنَّ هذه الفعاليةُ الأخيرةُ من أنظِمةِ التوزيعِ الإسلاميِّ, تتكاملُ آليتها عبرَ تطهيرِ الدُّخولِ والثرواتِ, وتهدِفُ الى النزوعِ نحو توزيعٍ عادلٍ تقلِّلُ من حِدَّة التفاوتِ في التوزيعِ الى الحدودِ المقبولة[6] التي ذكرها اللهُ تعالى

---

[1] ينظر: المصدر نفسه, ص8.

[2] سورة الحشر, آية:7.

[3] ينظر: د. احمد ابراهيم منصور: عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية, مركز دراسات الوحدة العربية–بيروت,ط1, 2007م, ص176.

[4] البخاري: مصدر سابق, كتاب الزكاة, باب وجوب الزكاة, حديث (1331), 505/2.

[5] ينظر: د. جمال عمورة: مصدر سابق, ص8.

[6] ينظر: د. احمد ابراهيم منصور: مصدر سابق, ص176.

في قوله: " والله فضَّل بعضكُم على بعضٍ في الرِّزق"[1]. ومن أجل ضمانِ استمراريةِ الزَّكاةِ – كونها تمثِّلُ أداةً لإعادةِ التوزيعِ– جعلها اللهُ تعالى أحَدَ الأركانِ التي يقومُ عليها الدينُ, حتى لا تُترَكَ للقراراتِ الاقتصادية أو الظروفِ الاجتماعية أو الأهواءِ الشخصيةِ, وهي بهذا تتميزُ بالاستمراريةِ وعدمِ انقطاعِها, لأنَّها حقٌ ثابتٌ في المالِ يجبُ اخراجُهُ عند استيفاءِ شروطِهِ , قال تعالى: "خُذ مِن أموالِهم صَدقةً تُطهِّرَهُم"[2].

2- دورُ الزكاةِ في زيادةِ الإستِهلاكِ والإنتاجِ: إنَّ إعادةَ توزيعِ الدخلِ عبرَ الزكاةِ لصالحِ الفُقراءِ الذين يرتفعُ لديهم الميلُ الحديُّ للاستهلاكِ عن غيرِهِم من الأغنياءِ, ينعكِسُ أثرُهُ على زيادةِ الإنفاق الكلي و الإستهلاك, وبالتالي سينعكِسُ على زيادةِ الإنتاجِ الكُلي من خلالِ المضاعفِ الذي يُحدِّدُ استجابةَ الناتجِ القوميِّ للتغييرِ في الإنفاق, إذ أنَّ زيادةَ الإنفاق التلقائي يترتبُ عليها زيادةُ الدخلِ القومي بكميةٍ مضاعفةٍ تتوقفُ على الميلِ الحدي للاستهلاكِ, فتزيدُ بزيادتهِ وتنخفضُ بانخفاضِهِ, إذ انَّ كُلاً من الإستهلاكِ والاستثمارِ يسيرانِ معاً, فكُلَّما زادَ الإستهلاكُ زادَ الإستثمارُ حتى يصِلَ الى مُستوى معينٍ هو ذلك المُستوى الذي تُمثِّلُهُ العمالةُ الكاملةُ[3], لذلك تُعدُّ الزكاةُ أداةً فعالةً للانتقالِ بالأموالِ الى التشغيلِ والاستثمارِ وتمويلِهِ, حتى لو كانت نسبةُ العائدِ على رأسِ المالِ متدنيةً, وذلك للحفاظِ على أصلِ رؤوسِ الأموالِ, مِمَّا يجعلُها تساهِمُ مساهمةً ايجابيةً في زيادةِ الإنتاجِ وتطويرِهِ ورفعِ مستواهُ, و زيادةَ الإستهلاكِ[4].

---

[1] سورة النحل, آية: 71.

[2] سورة التوبة, آية: 110.

[3] ينظر: د. عمورة جمال : مصدر سابق, ص8-9. و د. سعيد سعد: مصدر سابق, ص182-183.

[4] ينظر: د. احمد ابراهيم منصور: مصدر سابق, ص188.

3- دورُ الزكـــاةِ في التشـــجيعِ على الإســـتثمارِ وعدمِ الاكتناز: إنَّ الإحتفاظَ برأسِ المالِ واكتنازهِ وتعطيلهِ عن الإســـتثمارِ يُعَـــدُّ كُلفـــةً في الاقتصاد الإسلامي فوقَ كونهِ محـــرَّماً في الإسلامِ لقوله تعالى: " وَالَّذِينَ يَكْـــنِـــزُونَ الذَّهَـــبَ وَالْفِضَّـــةَ وَلَا يُنفِقُـــونَهَا فِي ســـبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّـــرْهُم بِعَـــذَابٍ أَلِيمٍ "[1], وتتمثَّـــلُ هذه الكلفـــةُ في الزكاةِ التي تأكُـــل رؤوسَ الأمـــوالِ ما دامـــت عندَ حـــدِّ النصـــاب, يـــزُادُ على ذلك خســـارةُ الربِّـــحِ المتـــوقعِ في حالِ الإســـتثمارِ, وخســـارةُ معـــدَّلاتِ التَّضخـــمِ الســـائدةِ في الســـوق, ولذلك فإنَّـــه من الطبيعي أن تتحـــوَّل رؤوسُ الأمـــوالِ النقـــديةِ الى الإســـتثمارِ بشـــكلٍ مباشِـــرٍ, كي لا تتحمَّـــلَ هذه الخســـائر[2], وبالتالي تشـــغيلها واســـتثمارها لتقـــومَ بدورهـــا في تحريـــكِ وانعـــاشِ الاقتصاد بما ينفـــعُ المجتمع. وبذلك يســـتطيعُ المســـلمُ من دفـــعِ الزكاةِ من ربحـــهِ, ويتمـــكنُ من المحافظةِ على رأســـمالهِ, بل ويعملُ على تنميتـــهِ[3]. ومن هنا نفهم دعـــوةُ الرسولﷺ الى ضرورةِ اســـتثمـــارِ أمـــوالِ اليتـــامى حتى لا تأكـــلها الزكاةُ, حيث قال: " ألا من وليَ يتيمـــاً له مالٌ فليتـــجر فيه ولا يتركـــهُ حتى تأكلُهُ الصدقـــةُ "[4] . فإذا كان هذا مع اليتيـــم, فمن باب أولى أن ينـــمِّي الإنســـانُ ماله. فالاكتـــنازُ فـــوق تحريـــمِهِ فإنَّـــه يـــؤدي الى الركـــودِ الاقتصادي, حيث يحـــول دون نشـــاطِ التـــداولِ النقـــدي الذي يُعـــدُّ ضرورياً لإنعـــاشِ الحيـــاةِ الاقتصادية في المجتمـــعِ, وحبـــسُ المـــال يُعَـــدُّ من جهـــةٍ أُخرى تعطيـــلاً لوظيفتـــهِ في توســـيـــعِ ميـــادينِ الإنتـــاجِ وتهيئـــةِ وســـائـــل العمـــلِ للعاملـــين[5]. ومن هنا جاء

[1] سورة التوبة, آية : 34.

[2] ينظر: احمد ابراهيم منصور: مصدر سابق, ص184. و د. سعيد سعد: مصدر سابق, ص183.

[3] ينظر: د. عمورة جمال: مصدر سابق, ص7. و د. سعيد سعد: مصدر سابق, ص183.

[4] ابو عيسى الترمذي: الجامع الكبير, كتاب الزكاة, باب ما جاء في زكاة مال اليتيم, حديث(641), 33/3.

[5] ينظر: د. عمورة جمال: مصدر سابق, ص8.

تحريمُ الإسلامِ لاكتنازِ الأموالِ وحبسِها عن التداولِ بين الناسِ, والأمرُ بالإنفاق في سبيلِ اللهِ, واخراجِ حقِّها ضمنَ ضوابطها.

من ناحيةٍ أُخرى فأنَّ الزكاة تعمل على تشجيع المستثمر على الإستثمار دون خوفٍ, لأنَّه يعلم أنَّه في حالة تعرُّضه للإفلاس لأسباب خارجة عنه, فإنَّه محميٌّ من خلال سهم الغارمين المخصصة له في الزكاة, وبذلك تعمل الزكاة على تيسير الإستثمار والإقراض, الأمر الذي يساعد في عملية التنمية[1]. ومن هنا يتضح أهمية دور الزكاة في عملية الإستثمار, كونها تمثِّلُ مصدراً مهماً من مصادر تمويلها[2].

4- دورُ الزكاةِ في معالجةِ الأزماتِ الاقتصادية: تلعبُ الزكاةُ دوراً آخر في الجانبِ الاقتصادي, من خلالِ معالجتها للأوضاعِ الاقتصادية المضطربةِ والمتمثِّلةِ بحالاتِ التَّضخمِ والكسادِ أو الركودِ, بوصفها أداةً فعالةً من أدواتِ السياسةِ الماليةِ في الاقتصاد الإسلامي, ويمكنُ توضيحَ ذلك باختصارٍ شديدٍ وكما يأتي:

حالةُ التَّضخُم: تلعب الزكاة دوراً كبيراً في التخفيفِ من آثارِ التضخمِ عن طريق جمعِ الزكاةِ وطريقةِ تحصيلها, إذ يمكنُ في مثلِ هذهِ الحالةِ مثلاً جمعُ حصيلةِ الزكاةِ نقداً, استناداً لما ذهب اليه الفقهاءُ بجوازِ اخراجِ القيمةِ للحاجةِ أو للمصلحةِ أو للعدلِ, وذلك من أجلِ التقليلِ من حجمِ الكُتلةِ النقديةِ في السُّوق, وبالتالي التخفيف من زيادةِ الطلبِ على السلعِ والخدماتِ الذي سيؤدي بدورهِ حتماً الى انخفاضٍ في الأسعارِ, وبالتالي تحقيق المصلحةِ الحقيقيةِ

[1] ينظر: ختام عارف: مصدر سابق, ص104.

[2] ينظر تيماء عمر: مصدر سابق, ص30.

الهادفةِ الى تخفيفٍ من حِدةِ التضخمِ والتقليلِ من انعكاساتهِ السلبيةِ[1].

كما يُمكِن أيضاً جمع حصيلة الزكاة مسبقاً قبل موعدها, استناداً لفعل النبيﷺ مع عمِّهِ العباسرضي الله عنه في قوله:(إنّا كنّا احتجنا الى مال, فتعجَّلنا من العبّاس صدقة ماله لسنتين)[2].

حالةُ الكسادِ: إذ يمكنُ للزكاةِ ان تلعبَ هنا أيضاً دوراً مُهماً في معالجةِ الكسادِ وآثارها عن طريق الجمعِ العيني للزكاة, ثُمَّ توزيعها على المحتاجينَ, مِمَّا يؤدي الى التقليلِ من المخزونِ السلعي, وهذا يُساعِدُ على تحريكِ السُّوق, وبالتالي ارتفاع الطلبِ الكلي على تلكَ السِّلعِ, والتقليلِ من حالةِ الكسادِ[3].

5- دورُ الزكاةِ في بناءِ البُنى التحتيةِ والمرتكزاتِ الأساسيةِ للاقتصاد: تساهمُ الزكاةُ وبشكلٍ كبيرٍ في بناءِ ما فيهِ مصلحةً عامةً للجميعِ يستفيد منها الناسُ عند الحاجةِ كالمدارسِ والمستشفياتِ والمطاراتِ والجُّسورِ والطُرُقاتِ وغيرِها من المرافقِ العامةِ التي تُمثِّلُ البنيةَ التحتيةِ للتنميةِ الاقتصادية التي لابُدَّ من توفُرِها في كُلِّ اقتصادٍ ناجحٍ, وذلك من خلالِ سهمِ (في سبيلِ الله) الذي له أبرزُ الأثرِ في تحقيق التنميةِ الاقتصاديةِ, بناءً على الأخذِ برأي بعضِ الفُقهاءِ القُدامى والمعاصرين الذين لم يقصروا هذا المصرف على الجهادِ والقتالِ فقط كما ذهب الى ذلك جمهورُ الفقهاء, بل شُمولهِ لجميعِ

[1] ينظر: د. بو دلال علي, و بوكليخة بو مدين: الزكاة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية, جامعة ابي بكر بلقايد-الجزائر, ص3.

[2] الدار قطني: سنن الدار قطني, كتاب الزكاة, باب تعجيل الصدقة قبل الحول, حديث رقم(6/1986), 302/2.

[3] ينظر: د. بو دلال علي, و بوكليخة بو مدين: مصدر سابق, ص3.

سبيلِ الخيرِ والمصالحِ العامةِ, والتي من ضمنِها البنى التحتيةِ والمرتكزاتِ الأساسيةِ لعمليةِ التنمية[1].

المطلب الثاني: أثرُ الزكاةِ في الجانبِ الاجتماعي:

تلعبُ الزكاةُ دوراً كبيراً وهاماً في معالجةِ كثيرٍ من المشكلاتِ الاجتماعية واخطرِها لاسيما الفقرُ والبطالةُ, اللذان يسري آثارهما في كافةِ جوانبِ الحياةِ, لاسيما الجانبُ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي, ويمكن بيانُ أثرِ الزكاةِ في هذا الجانبِ من خلالِ ما يأتي:

1- دورُ الزكاةِ في مُعالجةِ الفقرِ وامتصاصِ البطالة: إنَّ الهدفَ الأساسي من تشريعِ الزكاةِ هو التَّخلص من الفقرِ الذي يُعدُّ مرضاً خطيراً يصيبُ المجتمعَ في جميعِ جوانبهِ ويشلُّهُ, ويعيقُ الإنسانَ عن أداءِ وظائفهِ الأساسيةِ في المجتمعِ, وهي العبادة وعمارة الأرض, وقد شُرِّعَتِ الزكاةُ كأداةٍ خاصةٍ في منظومةٍ ماليةٍ عامةٍ تعملُ على حلِّ هذهِ المُشكلاتِ حلاً جذرياً لتحريرِ الإنسانِ من ذُلِّها وخطرِها وتأثيرِها[2]. ذلك أنَّ من أهمِ أهدافِ الزكاةِ توسيعَ دائرةِ التَّمَلُّكِ, وتحويلَ أكبرِ عددٍ ممكنٍ من الفقراءِ والمساكينِ الى مالكين بما يُغنيهم ويُخرجهم من دائرةِ الفقرِ الى دائرةِ الغِنى, وقد أجمعَ الفقهاءُ والاقتصاديون على التأثيرِ المباشِرِ الكبيرِ للزكاةِ في معالجةِ الفقرِ وأسبابهِ جذرياً من خلالِ أداة دوريتها التي تعمل على إعادةِ توزيعِ الثروةِ بين الأغنياءِ والفقراءِ, وذلك من خلال اقتطاعِ جزءٍ من دخولِ الأغنياءِ وثرواتهم وإعطائها للفُقراءِ كحقٍ ثابتٍ لهم[3], بناءً على قولهِ ﷺ : (إنَّ الله افترضَ عليهم صدقةً في أموالِهم, تُؤخَذُ من اغنيائهم, وتُردُّ الى فقرائِهم)[4]. ولتحقيق هذا الهدفِ والوصولِ الى هذهِ الغايةِ حدَّدَ الفقهاءُ مقدارَ المالِ الذي يُعطى للفقير,

[1] ينظر: ختام عارف: مصدر سابق, ص100-101.

[2] ينظر: تيماء عمر: مصدر سابق, ص26, و ختام عارف: مصدر سابق, ص46.

[3] ينظر: مصعب عبدالهادي: مصدر سابق, ص58-59.

[4] البخاري: مصدر سابق, كتاب الزكاة, باب وجوب الزكاة, حديث (1331), 505/2.

بمقدارِ ما يُعرفُ بـ (حدِّ الكفايةِ) وليست الكفاف, وهو ذلك الحدُّ الذي يكفيهِ بشكلٍ يُنهي حالةَ الفقرِ الذي يعيشُها, وقد بيَّن بعضُ الفقهاء مدَّة حدِّ الكفايةِ الذي يُعطى به الفقيرُ بكفايةِ سنةٍ[1]. وذهبَ آخرونَ بكفايةِ عُمُرهِ وهو الأصح[2], لأنَّ القَصدَ من الزكاةِ هو ليس لسدِّ جوعةِ الفقيرِ واغاثةِ المسكين, وإنَّما اغنائه وإشباعِ حاجاتهِ بصورةٍ دائمةٍ ومستمرةٍ. وبهذا يُمكِن الاحتفاظ بإنسانيةِ الفردِ في نِطاق مُجتمعهِ, وتحقيق التَّوازُنِ المُستدامِ للمجتمع[3].

أما مشكلةُ البطالةِ, فإنَّ الزكاةَ تلعبُ دوراً كبيراً في تقليصِها وامتصاصها من خلالِ

تأثيرها المباشِرِ وغير المباشرِ في معالجتها وكما يأتي:

أما الأثرُ المباشِرِ للزكاةِ في تقليصِ البطالةِ وامتصاصِها, فيتِمُّ عن طريق تعيينِ عددٍ من العاطلين, للقيامِ بالمهامِ المتعلقةِ بتحصيلِ الزكاةِ وتوزيعِها على مستحقيها, وهؤلاءِ يُطلقُ عليهم بالعاملينَ عليها.

إنَّ هؤلاء القائمون على هذا العملِ, والذين يُشكِّلون جهازاً متكاملاً من المختصين ومساعديهم, تُعطى لهم الدخولُ من أموالِ الزكاةِ المستحصلة من قِبلهم بنصِ القُرآنِ الكريم في قولهِ تعالى: " إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا"[4]. فهذا الجزءُ من الزكاةِ (وهو الثمن) من شأنهِ أن يخلقَ فرصةَ عملٍ لتوظيفِ اليدِ العاملةِ, وبالتالي القضاءُ جزئياً على البطالةِ التي تهدِّدُ المجتمع[5].

---

[1] ينظر: محمد بن ادريس الشافعي: الأُم, دار الفكر, بيروت-لبنان,ط2, 1403ه-1983م, 16/4.

[2] ينظر: محمد بن احمد الرملي: نهاية المحتاج الى شرح المنهاج, دار الكتب العلمية, بيروت-لبنان, 157/6.

[3] ينظر: تيماء عمر: مصدر سابق, ص27.

[4] سورة التوبة, آية: 20.

[5] ينظر: مصعب عبدالهادي: مصدر سابق, ص57.

من جهةٍ أُخرى فإنَّ للزكاةِ دوراً جوهرياً في إعادةِ أصحابِ الأعمالِ والشَّركاتِ الذين تعرَّضوا للإفلاسِ والخروجِ من العمليةِ الإنتاجيةِ فأصبحوا عاطلين عن العملِ, والذين يُطلَقُ عليهم بالغارمين, الى سوق العملِ, من خلالِ سهمِ الغارمين الذي حدَّدهُ القرآنُ الكريم لهم في قوله: " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ"[1].

من ناحيةٍ ثانيةٍ فإنَّ هؤلاءِ الغارمينَ عادةً ما يُشكِّلون أداةَ توظيفٍ للأيدي العاملةِ في وحداتِ نشاطِهم, وبالتالي فإنَّ حصولَ هذا العنصرِ المنتجِ على أموالِ الزكاةِ من سهمِ الغارمين, سوف يُحافظُ على مقدرتِهِ الإنتاجية, وبالتالي يُحافِظُ العاملون في منشآته على عملهم من خلالهِ, وبذلك فإنَّ للزكاةِ دوراً في تحويلِ كثيرٍ من الطاقاتِ المعُطَّلةِ الى طاقةٍ مُنتجةٍ ومُفيدةٍ للمجتمعِ, مِمَّا يُؤدِّي لانتعاشٍ اقتصاديٍ للدولةِ والحَدِّ من الرُكودِ فيه[2].

أما الأثر غير المباشر للزكاة على البطالة, فتظهر من خلال توزيع الزكاة على مستحقيها من الفقراء والمساكين وغيرهم, والذين يزداد ميلهم الحدي للاستهلاك عن الأغنياء, وبالتالي فإنَّ ذلك من شأنه ان يؤدِّي الى زيادة الإنفاق الاستهلاكي من قبل هذه الطبقات المحرومة, وهذا بدوره سيؤدي الى زيادة الطلب الكُلي الذي ينعكس ايجاباً على الإنتاج الذي سيزداد لتلبية هذا الطلب المتزايد, مِمَّا سيؤدِّي الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة, لتلبية الطلب المتزايد على انتاج السلع والخدمات, وبالتالي تنمية الاقتصاد ودفع عجلتها للأمام[3]. كما أنَّ ما يدفع للفقير من الزكاة يمكن

---

[1] سورة التوبة, آية: 20.

[2] ينظر: مصعب عبدالهادي: مصدر سابق, ص57-58, ختام عارف: مصدر سابق, ص72.

[3] ينظر: مصعب عبدالهادي: مصدر سابق, ص58, وتيماء عمر: مصدر سابق, ص27.

استغلال جزء منها في التِّجارة أو شراء أداة للعمل أو آلة للحرفة, أو انشاء مشاريع صغيرة, تمكنه من استغلالها لتغطية احتياجاته اليومية, وبذلك يتم امتصاص جزءً آخر من العاطلين, مع معالجة الفقر[1].

من ناحيةٍ أُخرى فأنَّ الشريعة الإسلامية تعفي الآلات والمكائن المستخدمة في الصناعة من الزكاة, وهذا يفتح المجال واسعاً أمام المنتجين والمستثمرين على الإستثمار, مِمَّا يتيح فرص عمل جديدة للعاطلين. وبهذا تكون الزكاة أداةً فعالةً لتشغيل العاطلين, مِمَّا يقضي تدريجياً على البطالة, ويصبح المُجتمع مجتمعاً منتجاً, ويزدهر الاقتصاد[2].

2- دورُ الزكاةِ في تأمينِ الضَّمانِ الصحي والتعليمي: إنَّ من أهم متطلبات التنمية هي توفر خدمات صحية وتعليمية والتي هي من أهداف التنمية البشرية, وذلك من خلال توفير برامج صحية, وبرامج تعليمية متكاملة, لجميع المراحل الأولية والعليا, وذلك لأنّ تحسين الوضعَ الصحي للأفراد واكتساب وتطوير المعارف لهم, يساهم وبشكل كبير في تحقيق التنمية الشاملة[3], وهنا يأتي دور الزكاة, فأنَّ اعطاء الزكاة للفقراء والمساكين, وبما يضمن لهم حدَّ الكفاية الذي به تزول حاجاتهم التي لا تقتصر على الحاجات الأساسية من طعام وشراب فقط, بل تمتد لتشمل المسكن والنقل والتعليم والعلاج, والى سائر ما لابُدَّ منه على ما يليق بالحال حتى وصل الأمر الى اعتبار كتب العلم والتعليم من تمام الكفاية, يظهر بوضوح انعكاس أثر الزكاة على تحسين المستوى الصحي والتعليمي

[1] ينظر: الرملي: مصدر سابق, 157/6. و د. سعيد سعد: مصدر سابق, ص184,ود. رايس حدة: الزكاة آلية لتشجيع الإستثمار ومحاربة البطالة, المؤتمر العلمي الدولي الثاني-الجزائر, 2013م, ص6.

[2] ينظر: ختام عارف: مصدر سابق, ص73, ود. رايس حدة: مصدر سابق, ص6.

[3] ينظر: د. مهدي سهر غيلان و د. فايق جزاع و شيماء رشيد: دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة, بحث, جامعة كربلاء وجامعة الأنبار, ص4, 7.

لأفـراد المجتـمع جميعاً, وبما يتـناسب بمقاييس كل عصر, والذي ينعكس ايجاباً على التنـمية من خلال زيـادة انـتاجية العاملين بسبب تحسن وضعهم الصحي والتعليمي[1].

من جهةٍ ثانيةٍ فإنَّ في سـهم (في سـبيل الله) بـابٌ للإنفاق في بنـاء المسـتشفيات بما يضمـن توفـير العـلاج الطبي والصحي للفـقـراء والمسـاكين والمحتـاجين من ابنـاء المجتمع, وكذلك الإنفـاق في بنـاء المـدارس والجامعـات وعلى مـراكـز الأبحـاث العلميـة والتطـور التكـنـولـوجي بما يـضمـن من رفـع لمسـتوى التعـليـم للجمـيـع.

وبنـاءً على ما تقدم, فإنَّ الزكاة تُـعدُّ أهم قنـاة من قنـوات الإنفـاق على تعليـم الفقـراء والمسـاكين ومعالجتهـم, مِمَّا سينعكـس تأثـيرها المباشـر في تنميـة الإنسـان في صحتـه وتعليـمه, الذي سينعكِـس بـدوره في زيـادة انـتـاجيتـه, والتي تسـير به قـدمـاً نحـو المسـاهمـة في تحقـيقـه النـمـو الاقتصادي والتـنـميـة الشـاملـة بمجتـمعـه[2].

3- دورُ الزكاةِ في تقـليلِ الفوارق الطبقيةِ وتحقيق العدالةِ الاجتماعية: يُقِرُّ الإسلام التفاوت في الأموال بين الأفـراد, والناتـج عن الاختلاف في قُـدراتهم على الكسـب ومواهبهـم, فهو أمـرٌ طبـيعيٌ, إلاَّ أنَّه في نفـس الوقت لم يسـمح تكـدُّس الأمـوال في أيـدي فِـئةٍ مُعـيَّنةٍ في المجتمـع دون غيرهم, فيزداد الغـنيُّ غِـنى, والفقير فقراً, مِمَّا يؤثِّرُ سلباً على نمو الاقتصاد فيُسـبِّب ركـوده, وبالتالي حصول أزمات ومُشـكلات اقتصاديـة واجتماعيـة وسـياسية. ولذلك قال تعالى: " كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ "[3]. وهنا يأتي دور الزكـاة في معالجـة هذا التَّـفـاوت الكبـير من خلال اعـادة تـوزيـع الثَّـروات والدُّخـول بين الأفـراد, مِمّـَا سـيُسـاهم في التقلـيل من هذا التفـاوت الطبـقي بِحُصُـولِ

[1] ينظر: ختام عارف: مصدر سابق, ص47.

[2] ينظر: د. عمورة جمال: مصدر سابق, ص10.

[3] سورة الحشر, آية: 7.

الجَّميع على ما يُعرف بحَدَّ الكفاية, الأمرُ الذي سيُساعِد الفقير بالقيام بواجباته تِجاه ربِّه وتِجاه المجتمع, لأنَّه أصبح يشعر بأهميتِه, فهو يُمثل جُزءً من مُجتمع انساني كريم يأخُذُ بيده, ويُقدِّم له كُلَّ ما يحتاجُه, ويقُومُ على أساس العدالة الاجتماعية التي تُعدُّ من أهم متطلبات التنمية[1].

4- دورُ الزكاةِ في تحقيق الاستقرار الأُسري: يساهم الزكاة أيضاً وبشكل كبير في تحقيق الإستقرار الأُسري والحَدِّ من ظاهِرة الطَّلاق والعنوسة وعزوف الشَّباب عن الزواج, والتي تكون أغلَبُها بسبب سوء الأوضاع المعيشية والصحية والتعليمية, فيأتي دور الزكاة لمعالجة كل هذه الأُمور من خلال تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي والصحي والتعليمي لجميع الأفراد ومن يعيلونهم, مِمَّا يساهم في استقرار الأُسرة ونجاحها. وقد ثبت أنَّ الخليفة العادل عُمَر بن عبدالعزيزﷺ أمر بتزويج الشَّباب من أموال الزكاة[2], وذلك باعتباره من ضرورات حفظ النسل فيدخُل ضمن حد الكفاية[3].

المطلب الثالث: أثرُ الزكاةِ في الجانبِ السياسي والأمني:

يُعَدُّ العاملُ السِّياسي والأمني عامِلاً مهماً في عملية التنمية, ذلك لأنَّ عدم توافُر الإستقرار السياسي أو الأمني يشكل عائقاً أمام التنمية لاسيما التنمية الاقتصادية, حيث أنَّ أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون من استثمار أموالهم, وبالتالي لا يمكن تحقيق التنمية, فالقرارات الاستثمارية والمالية وبرامج التنمية تتطلب نجاحها ضرورة

[1] ينظر: تيماء عمر: مصدر سابق, ص28-29, وينظر: د. ابراهيم العسل: مصدر سابق, ص190.

[2] ينظر: ابو عبيد القاسم بن سلام: الأموال, تحقيق: د. محمد عمارة, دار الشروق, بيروت ط1, 1989, 341.

[3] ينظر: د. يوسف القرضاوي: فقه الزكاة, مكتبة وهبة, القاهرة- مصر, ط25, ص384-385.

توافر عناصر الاستقرار السياسي والأمني[1]. وهنا يأتي دور الزكاة في تحقيق هذا الاستقرار من خلال ما يأتي:

1- دورُ الزكاةِ في تطبيق القوانين: إنَّ شرطَ إقامةِ العُقُوباتِ وتطبيقَ القوانينِ على الناسِ هو تحقيقُ حَدِّ الكِفايةِ لهم, وهذا هو ما تقوم به الزكاة كما تبين لنا سابقاً, وتتعطَّل القوانين حتى يتِمَّ سد الحاجات لجميعِ الأفراد وذلك بإيجاد العمل للقادرين عليه, واشباع المحتاجين من العاجزين, من خلال توزيع حصيلة الزكاة عليهم[2], ولهذا نجد أنَّ الفاروق عمر بن الخطابﷺ أوقفَ تطبيقَ قانونِ قطعِ يد السَّارق في عامِ الرمادة[3] التي انتشرت فيها السَّرقاتُ بسبب الجُّوع عندما لم تتمكن الدولة من تلبية احتياجاتهم, وقد سأل الفاروق عمر ﷺ أحد ولَّاته: (ماذا تفعلُ اذا جاءك سارق؟, فقال: اقطعُ يده, قال عمر: وإذن فإن جائني منهم جائِعٌ أو متعطِّل, فسوف أقطع يدك. إنَّ الله سبحانه وتعالى استخلفنا على عباده لسدِّ جوعتهم ونستر عورتهم ونوفِر لهم حِرفتهم, فإذا اعطيناهُم هذه النِّعم تقاضيناهم شُكرها. يا هذا إنَّ الله خلق الأيدي لتعمل, فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمست في المعصية اعمالاً, فاشغلها بالطاعة قبل ان تشغلك بالمعصية)[4].

2- دورُ الزكاةِ في إقرارِ الأمنِ والنظامِ: يُعدَّ النظام واقرار الأمن قوام الحكم , وأمل الأفراد, فهما ضروريان لتحقيق العِمارة والتنمية, ولذلك اعطى الإسلام أهميةً كُبرى لهما, من خِلال بناء الجَّيش والأمن الداخلي, لتوفير الحماية الخارجية والداخلية لتطبيق النظام, انطلاقاً من قوله تعالى:" وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ "[5], وعن امير المؤمنين عليﷺ قال: (فالجُنود بإذن الله

---

[1] ينظر: خالد عيادة: مصدر سابق, ص63.

[2] ينظر: د. ابراهيم العسل: مصدر سابق, ص66.

[3] ينظر: محمد بن أحمد السرخسي: المبسوط, دار المعرفة–بيروت, 1993م,140/9.

[4] ينظر: محمد الغزالي: ظلام من الغرب, نهضة مصر, ط4, 2005م, 146.

[5] سورة الأنفال, آية: 60.

حصون الرعية,... وسبل الأمن, وليس تقوم الرعية إلا بهم)[1].هنا يأتي دور الزكاة في جزئـه المسمى (في سبيل الله) الذي خصصه الله تعالى للإنفاق على بناء الجيش والقوة الداخلية لإقرار الأمن والنظام, وبالتالي تحقيق التنمية الشَّاملة.

3- دورُ الزكاةِ في منعِ اسبابِ الثَّوراتِ والتَّمرُدِ على النظامِ والدولةِ: أنَّ معظم الثورات التي اندلعت في العالم قديماً وحديثاً, كانت لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية, والتي تتمثَّلُ في تفشي البطالةِ والجُوعِ والفقرِ والحاجةِ والمرضِ والجهلِ وكبتِ الحرياتِ , وما ينتج عنها من التفاوت الطَّبقي والإحساس بالظُّلم[2], وقد تبين لنا في هذه الدراسة الدور الكبير والمُهِم الذي تلعبه الزكاة في مُعالجةِ كُل هذه الأسباب المؤدية للثَّوراتِ والتَّمَرُد على الدولة, من خلال سدِّ حاجات الفرد المعيشية والصحية والتعليمية, وتقليل الفوارق الطبقية, وغيرها من الأُمور التي تجعل المجتمع أكثر تماسُكاً وقُوة, فلا مجال للتفكير بالثَّورات أو الَّتمرُد ما دامت الدولة تقوم بواجبها تجاههم من خلال تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الناس جميعاً, وتوفير الحرية السياسية التي تُساهم في زيادة نطاق اختيارات الناس, لتُمَكِّنَهُم من المشاركة في عمليتي التخطيط وصنع القرار, وتنظيم مجتمعهم عن طريق توافق الآراء والتشاور, بدلاً من الإملاءات من جانب السُلطة, زيادةً على سدِّ حاجاتهم وتحقيق ما يُعرف بحدَّ الكفاية[3].

[1] الشريف محمد الرضي: مصدر سابق, ص 432.

[2] ينظر: د. احمد جابر: التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة, مركز الدراسات-القاهرة, ط1, 2014م, ص15.

[3] ينظر: د. ابراهيم العسل: مصدر سابق, ص57.

من خلال ما تقدم في هذا المبحث تبين لنا أنَّ للزكاة أثـراً ايجابـيـاً كبـيراً في الجانـب الاقتصادي والاجتماعي والسـياسـي والأمنـي, وبما يُسـاهِـمُ في تحقـيق التنـميـة الشـاملـة.

الخاتمة

في ضوء ما تقدَّم يمكن عرض أهم النتائج الأساسية التي توصل اليها الباحث, والتوصيات اللازمة في هذا الموضوع, وكما يأتي:

أولاً: النتائج الأساسية التي توصل اليها الباحث:

1- يُعَـدُّ موضوعُ التنميةِ منَ الموضوعاتِ الهامـةِ في الفكـرِ الاقتصادي عمومـاً, والإسلامي خصوصاً, وقد احتـلَّ مكانـاً بارزاً فيهما, واصبح يتصـدَّرُ الفـروعَ الأكاديـميةِ التي يبحثُهـا الفِكـرُ الاقتصادي المعاصِرِ, حتى صارَ من أهمِ المفاهيمِ العالميةِ في هذا العصرِ, وذلك لارتباطـهِ بالإنسـانِ الذي يُعَـدُّ الهـدفَ الرئيسـي للتنمـيـةِ.

2- تهتـمُّ التنمية بدراسةِ ظاهـرةِ التَّخلُّـفِ في جميعِ المجالاتِ الاقتصادية والاجتماعية والسـياسـيةِ وسُـبُلَ معالجتِهـا, من خلالِ اتِّباعِ سـياساتٍ معينةٍ لتحقيق التنميةِ الشاملةِ فيها.

3- تناولَ علماءُ المسـلمينَ –قبلَ اكثرِ من الـفِ عـامٍ– موضـوعَ التنميـةِ بالدراسـةِ تحت عنـوان

عِـمـارةُ الأرضِ الذي يشـملُ مفهـومَ التنميـةِ الشَّـاملةِ بأبعـادِهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسـياسـية والصحيـة والثقافيـة والبيـئيـة, والتي تهـدفُ الى تنميةِ الإنسـانِ في المجاليـنِ الـروحي والمـادِّي, فكان لهـم في ذلكَ فضـلُ السَّـبق على غـيرهم من المفكـرينَ المعاصريـنَ في الأنظمـةِ الاقتصادية المختلفـةِ.

4- تتعـدَّدُ أهـداف التنمية في الاقتصاد الإسلامي لتشمل أهدافاً اقتصاديةً واجتماعيةً وسياسيةً وغيرها, تتمثَّلُ في رفـع المُسـتوى الإنتـاجي للفـرد, وتشـجيع الاسـتثمار وزيادتهـا, ومعالجـة التَّضخـم والكسـاد, وتوفـير الحيـاة الكريمـة والضَّمـان الصحي والتعليمي لجميـعِ طبقـاتِ المجتمـع, وتحقيـق العدالـة,

وتقليل الفجوة الطبقية بينهم, وتعزيز روح التعاون والتماسُك بين الأفراد, وترسيخ التَّكامُل بين الدولة وابنائها, وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني لمنعِ قيام الثَّورات والتَّمرُدِ على الدولة, والحِفاظ على كيان الدولة واستقلاليتها, وتحقيق الذَّاتِ الإنسانية من أجلِ تعبئتها في عمليات اعمار الأرض وبنائِهِ.

5- تتميز التنمية في الاقتصاد الإسلامي بخصائص متعدِّدة, أهمَّها: الشُّمولية, والعدالة, والمسؤولية, والتوازن, والواقعية, والإنسانية, ووجوبِها الشَّرعي, وبنائِها على القِيَمِ والأخلاق, واعتمادها نظام الأولويات, واشتراطها لوجود حكومة عادلة رشيدة ذات سيادة كاملة تمكّنُها من مُمارسَةِ دورها من خلال وضع الخُطَطِ اللازمة مُسبقاً لتحقيق التنمية, وازالة العقبات أمام نشاط الأفراد لينشطوا في تحقيق العمران, وليقوموا بالأعمال اللازمة في مختلف القطاعات لتحقيق التنمية.

6- يتميز النظامُ المالي الإسلامي بكثرة موارده التي يمكن توظيفُها لتحقيق التنمية الشَّاملة, ومن أهم تلك الموارد هي الزكاة التي تُعَدُّ من المصادر الدورية المتكرِّرة والمنتظمة, والتي تُؤدِّي دوراً كبيراً وفعَّالاً في معالجةِ الأوضاع المختلفة في المجتمع والتي من أبرزها التَّخلُّف, بما يكفل تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع من خلال وظائفها المتعدِّدة التي تُؤثِّر على النَّشاط الكُلي للمجتمعِ, ومن خلال دورها المُهِم في تمويل التنمية وأثرها في جميعِ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية, والمتمثِّلة في اعادة توزيع الثَّروة بين افراد المجتمع وعلى أساسٍ عادلٍ, وزيادة الاستهلاك والإنتاج, والتشجيع على الاستثمار وعدم الاكتناز, ومعالجة التَّضخُّمِ والكساد, والفقر والبطالة, وتأمين الضَّمان الصحي والتعليمي, وتقليل الفوارق الطبقية, وتحقيق الاستقرار الأُسري,

والمساهمة في اقرار الأمن والنِّظام, ومعالجةِ اسبابِ قيام الثَّورات والتَّمرد على النِّظام والدولة.

ثانياً: التوصيات: ضرورة تفعيل دور الزكاة من خِلال سَنِّ التشريعات والقوانين اللازمة لذلك, لاسيما بعد الأزمات الاقتصادية والمالية الخانقة التي باتت تعصِفُ بالدُّولِ الإسلامية المعتمدة على الريع النفطي في موازناتها, بسبب الانخفاض الكبير والمستمر في اسعارها.

References

1. Ibrahim Al-Assal. (1996). **Al-Tanmiyya Fi Al-Islam**, University Foundation, Beirut, 1st edition, p. 70.
2. Muhammad bin Makram bin Manzoor. (1414 AH). **Lisan Al-Arab**, Dar Sader, Beirut, 3rd edition, 1414 AH, 6/724
3. Saeed Saad Martan. (1986). **Madkhal Ela Al-Tanmiya Al-Iqtisadiyya Fi Al-Islam**, Al-Risala Foundation, 1st edition, pp: 247, 250, 2
4. Al-Sharif Al-Radi. (2004). **Nahj Al-Balaghah**, investigation: Sobhi Al-Saleh, Dar Kitab, Cairo, 4th , p. 427
5. Abu Yusuf Yaqoub bin Ibrahim (182 AH), Dar Al-Maarifa, Beirut-Lebanon, 1979 AD, p. 111
6. Musab Abdel-Hadi. (2015). **Dawr Amwal Al-Zakat Fi Al-Tanmiyya Al-Iqtisadiyya**, MA, Islamic University - Gaza, pp. 39-40.
7. almrsal.com|post|412913|elnaser
8. Abdul Karim Bakkar. (1999). **Madkhal Ela Al-Tanmiyya Al-Mutakamilla**, Dar Al-Qalam, Damascus, 1st edition, p. 24
9. Muhammad bin Ismail Al-Bukhari. (1422 AH). **Al-Jami Al-Sahih**, Kitab Al-Mazra'ah, Chapter: He Who Revived Dead Land, Hadith (2238), Dar Touq Al-Najat, 1st Edition, 3/106.
10. Muhammad bin Ahmad Al-Qurtubi. (2006). **Al-Jamii Li Ahkam Al-Qur'an**, Dar Al-Kitab Al-Arabi-Beirut, 9/56.
11. Khaled Eyadah. (2015). **Inaikassat Al-Fassad Ala Al-Tanmiyya Al-Iqtisadiyya**, Ph.D., University of Algeria, p. 46
12. Ibrahim Al-Issawy. (2001). **Al-Tanmiyya Fi Alam Mutaghayer**, Al-Shorouk, Cairo, 2nd edition, 2001
13. Iman Al-Hiyari. **The concept of comprehensive development**
14. Abd al-Latif Mustafa and Abd al-Rahman Sania. (2014). **Dirassat**

Fi Al-Tanmiyya-Iqtisadiyya, Hassan Al-Asriyya Library - Beirut, 1st Edition, p. 26.
15. Abd al-Rahman Ibn Khaldun. **Al-Muqadimah**, Dar Revival of Heritage - Beirut, pg. 256
16. Muhammad Rawas Qalaji. (2005). **Mabahith Fi Al-Iqtissad Al-Islami**, An-Nafa'is, Beirut, 6th Edition, p. 164
17. Subhi Fandi Al-Kubaisi. (2008). **Al-Nidham Al-Mally Al-Islammi**, The Great Imam Press, 1st edition, p. 12
18. Taima Omar Ismail. (2013). **Tanmiyyat Amwal Al-Zakkat**, MA, Islamic University - Gaza, p. 25
19. Amorrah Jamal. (2013).**Al-Zakat Wa Dawroha Fi Tahreek Ajalat Al-Iqtissad**, Algeria, 2013 AD, pp. 2-5
20. Ahmed Ibrahim Mansour. (2007). **Adalat Al-Tawzeea Wa Al-Tanmiyya Al-Iqtissadiyya**, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st edition, p. 176.
21. Abu Issa Al-Tirmidhi. **Al-Jami Al-Kabeer**, The Book of Zakat, Chapter: What came about the zakat of the orphan's money, Hadith (641), 3/33
22. Bou Dalal Ali, and Bouklikha Bou Madian. **Al-Zakat Wa Dawroha Fi Tahqeeq Al-Tanmiyya Al-Iqtissadiyya**, University of Abi Bakr Belkaid-Algeria, p. 3.
23. Al-Darqatani. (1986). **Sunan Al-Daraqatani**, Book of Zakat, Chapter on Hastening Charity Before One Year Old, Hadith No. (6/1986), 2/302
24. Muhammad ibn Idris al-Shafi'i. (1983). **Al-Oam, Dar al-Fikr, Beirut-Lebanon, 2nd edition, 1403 AH, 4/16**
25. Muhammad ibn Ahmad al-Ramli. **Nihayat Al-Muhtaj Ela Sharh Al-Minhaj,** Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 6/157
26. Rais Haddah. (2013). **Al-Zakat Aliyya Li Tashjeea Al-Istithmar Wa Muharabat Al-Batala**, the Second International Scientific Conference - Algeria, p. 6.
27. Mahdi Sahar Ghaylan and Dr. Fayeq Jazzaa and Shaima Rashid. **Dirassa Tahliliyya Li Aham Muashirrat Al-Tanmiyya Al-Mustadamah Fi Al-Buldan Al-Arabiya Wa Al-Mutaqadimah**, Research, University of Karbala and Anbar University, pp. 4, 7
28. Abu Ubaid al-Qasim bin Salam. (1989). **AL-Amwal,** investigation: d. Muhammad Emara, Dar Al-Shorouk, Beirut, 1st edition, p:341
29. Yusuf Al-Qaradawi. **Fiqh Al-Zakat**, Wahba Bookshop, Cairo -

Egypt, 25th Edition, pp. 384-385
30. Muhammad ibn Ahmad al-Sarkhasi: Al-Mabsout, Dar al-Ma'rifah-Beirut, 1993 AD, 9/140
31. Muhammad Al-Ghazali. (2005). **Dhalam Min Al-gharb**, Nahdet Misr, 4th edition, 146.
32. Ahmed Jaber. (2014). **Al-Tanmiyya Al-Iqtisadiyya Wa Al-Tanmiyya Al-Mustadamah**, Center for Studies - Cairo, 1st edition, p. 15
33. The Holy Qura'n

The effect of zakat on achieving comprehensive development in the Islamic economy

Bahaa El Din Bakr Hussain*

Abstract

This study deals with (the impact of Zakat on achieving comprehensive development in the Islamic economy), and this study came with the aim of highlighting the importance of the role of Zakat in influencing economic, social, and political variables, as it is an institutional system that enjoys financial and administrative independence despite its being subject to state supervision, and as one of the most important Financing necessary for development, by highlighting its role in redistributing income and wealth to address poverty and absorb unemployment, and its role in combating hoarding, encouraging investment and developing it, and its contribution to increasing production and consumption, raising rates of economic growth, achieving economic and political stability, and providing security and security. For all members of society, and other things that help achieve comprehensive development in all aspects of community life. This topic has been dealt with in two sections. The first topic is devoted to explaining the concept of comprehensive development, its importance, objectives,

***Lect./ Department of Quran Sciences and Islamic Education/ College of Education for Human Sciences/ University of Mosul.**

characteristics, conditions and means of achieving it, and its sources of financing in the Islamic economy. The second topic dealt with the impact of Zakat on achieving comprehensive development by studying its impact on the economic, social, political and security aspects .

Key words: land architecture, archeology, economic, social, political, zakat